

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٦٠

الثلاثاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

الساعة ١٥:٠٠

نيويورك

السيد غزالى اسماعيل ..... (ماليزيا)

الرئيس:

وذلك وفاء بمتطلبات العدالة ولصالح استعادة السلم الدائم  
إلى المنطقة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ٥٠ من جدول الأعمال (تابع)

لقد اضطررت المحكمة إلى تنفيذ ولايتها في ظل ظروف صعبة؛ وهي تواجهه عدداً من المشاكل القانونية والتنظيمية والمالية المعقدة بل المتعددة السوابق في بعض الأحيان. وكما رأينا في مسألة شهادة الزور التي اكتشفت مؤخراً في محاكمة تاد يتش، فقد جرت محاولات واضحة للتلاعب بأنشطة المحكمة. ويستدعي ذلك أن يظهر المدعى والقضاة درجة أعلى من اليقظة. بيد أننا نلاحظ أنه يجري تدريجياً التغلب على الكثير من الصعاب باكتساب المزيد من الخبرة. ولا تزال إجراءات المحكمة ككل بعيدة عن أن تتصف بالكمال. غير أننا متأكدون من أنه سيتم التغلب بنجاح على المشاكل المتبقية، وأن المحكمة ستظهر حياداً كاملاً في عملها.

يشعر الاتحاد الروسي بالامتنان لرئيس المحكمة الدولية، السيد كاسيسي، على بيانه المسبّب الآتي في وقته عن تقرير المحكمة. ونشير، من جملة أمور، إلى أن القاضي كاسيسي رأى أن من الضروري تكريس انتباه خاص لمسألة الحيدة في عمل المحكمة. ونعتقد أن ابتكاء هذا الهدف أمر له ما يبرره تماماً،

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثالث للمحكمة الدولية (A/51/292)

السيد غوريлик (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على أنشطة المحكمة الدولية لإقليم يوغوسلافيا السابقة، التي أنشئت بموجب قرار من مجلس الأمن. لقد أنشئت المحكمة لأن الصراعسلح المريض في المنطقة كان مصحوباً بانتهاكات فاضحة للقانون الإنساني الدولي تقع مسؤوليتها على عاتق أفراد من كافة الجوانب. ولا بد من تعريف كل أولئك الأشخاص، بغض النظر عن انتقامتهم الإثنية أو وضعهم الرسمي، للعقاب على ما اقترفوه من أفعال،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وتتصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86850

سيكون لها دور أساسى في تحفيز تعاون الصرб البوسنيين.

وفي الختام، أود أن أتناول بإيجاز دور ومكانة المحكمة في جهودنا كل لتسوية النزاع في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ونحن على اقتناع بأن المحكمة، بوصفها هيئة قانونية دولية، ينبغي أن تكون متحركة تماماً من أي تأثير خارجي وأي اعتبارات سياسية. ومن ناحية أخرى، وكما أشار السيد كاسيسي، فإن تجاهل السياق السياسي العام أمر لا يبدو ممكناً. ونعتقد بأن هذا التقييم منصف من حيث أن نشاط المحكمة يجب أن يساعد في استعادة السلام في المنطقة من خلال اعتماد نهج متوازن ومدروس لتنفيذ الولاية التي أنطتها بها مجلس الأمن.

**السيد اسكوبار - سالوم (فنزويلا)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن المحكمة الدولية التي تعالج الجرائم التي ارتكبت خلال الأزمة اليوغوسلافية محكمة أنشئت استجابة لضرورة دولية. لقد أنشئت لملء فراغ في القانون الدولي وللدفاع عن قيم الثقاقة والحضارة والقانون الدولي.

وكرئيس للجنة السادسة، أرى أن للبيانات التي أذلي بها اليوم أهمية فائقة؛ وذلك نظراً لأنها على مستقبل القانون الدولي.

لقد أعرب رئيس المحكمة السيد كاسيسي، والمتكلمون الآخرون اليوم عن وجهات نظرهم وآرائهم وتجاربهم التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، إذا كان لنا أن بنوي نظاماً عالمياً أفضل وأكثر كفاءة وأبعد أثراً، نظاماً يمكننا أن نضع فيه ثقتنا، وذلك كي لا يتكرر أبداً وقوع الفضائح التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة.

إن لدينا مبادئ ينبغي أن ندافع عنها، ولكن علينا الآن أن نحاول تجميع التجارب من قبيل ما وصف لنا اليوم في هذه المناقشة. ومهما قيل سواء تأيداً أو معارضه للتجربة التي بدأت بإنشاء المحكمة الدولية فإن هذه التجربة ستكون مفيدة للمجتمع الدولي ولتطوير القانون الدولي في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن تخضع هذه التجربة للاختبار إذا كانا نرغب في تعزيز مصداقية

وأن من المهم الاستمرار في إزالة أي دواع لاتهام هيئة القضاء الدولي بهذه بالانحياز. وتحقيقاً لذلك الغرض، فإن اتخاذ عدد من الخطوات الإضافية العملية سيكون ضرورياً.

وبصورة خاصة، فإن الحالة المتعلقة بالقبور الجماعية في البوسنة تشير أسلطة محيرة. وبالرغم من اكتشاف عدد من الواقع في شتى أنحاء البلاد، فإن إجراء التحقيقات يكاد أن يكون منحصراً في أراضي جمهورية صربسكا. وعمليات فتح القبور تجري فيها وحدها. وفيها وحدها توضع حراسة من جانب القوة المتعددة الجنسيات على القبور الجماعية. وفي رأينا أن التركيز على جانب واحد على هذا النحو أمر يسيء إلى مكانة المحكمة ويطلب تصحيحاً فورياً.

وهناك مشكلة خطيرة أخرى تكتنف عمل المحكمة لا وهي مستوى التعاون غير الكافي من جانب الدول والكيانات في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وكما يتضح من التقرير ومن بيان القاضي كاسيسي، فإن الأطراف كلها بلا استثناء مقصورة إلى حد ما. ولقد أضطر مجلس الأمن فعلاً إلى تناول هذه المسألة بصورة جدية في عدة مناسبات.

ونتيجة للجهود التي اضطلع بها، فإن الحالة أخذت تتغير تدريجياً نحو الأفضل. وتم اتخاذ عدد من الخطوات الهامة، بما في ذلك الخطوات ذات الطابع التشرعي من جانب الاتحاد وكرواتيا، ولو أن التعاون من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية صربسكا، لا يزال كما أشار التقرير، محدود وغير كاف. ونعتقد أنه ينبغي الترحيب بافتتاح بعثة للمحكمة في بلغراد وبالزيارة التي قام بها مؤخراً وزير العدل في جمهورية صربسكا إلى لاهي. وعلى مبلغ علمنا، فإن المحكمة حصلت أثناء زيارته على مواد تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد السكان الصربيين وقدم لها طلب بالبدء في إجراء التحقيقات ذات الصلة، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بعده من موقع القبور الجماعية. وعليينا أن نفترض وبالتالي أن المشاكل التي أثارها بيان القاضي كاسيسي بشأن توفير قاعدة بيانات للمحكمة من أجل التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصرب، قد حلّت إلى حد كبير. ونفترض أن الاستجابة السريعة للمطالب المشروعة التي قدمها وزير العدل في جمهورية صربسكا

المحكمة عن طريق المماطلة أو التشويش. لا يجب أن نسمح لهذا أن يحدث. ولا يجب أن نسمح بعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن سعياً إلى تحقيق المصالح الخاصة. إذ أن عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن يقوض سلطة هذه الهيئة ويستخف بالمبادئ المتجسدة في الميثاق.

إن عدم التعاون من جانب الدول والكيانات في يوغوسلافيا السابقة قد أضعف من أثر الخطى العظيمة التي خطتها المحكمة. لقد اعترف رسميًا الموقعون على اتفاق دايتون وتعهدوا بالسماح بحرية التنقل، وتوفير إمكانية الوصول غير المقيد للمواقع والأشخاص، وإقصاء المتهمين بجرائم عن المناصب العامة.

وعلى الرغم من هذه التهديدات رفضت بعض الدول الامتثال لأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة، ولم تقم حتى بالرد على المحكمة لتوضيح أسباب عدم امتثالها. ويمثل هذا انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن واتفاق دايتون والنظام الأساسي للمحكمة. ولا يزال الأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم إبادة الأجانب يحتلون مناصبهم الرسمية. ولم تقم إحدى الدول حتى باتخاذ الخطوة الأساسية الأولى المتمثلة في سن تشريع يمكّنها من التعاون مع المحكمة، وهو إجراء إلزامي بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٨٢٧ (١٩٩٣). وهناك جهات أخرى لم تتحقق في جرائم الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ولم تقم بلاحقة مرتكبيها على الرغم من "سلطتها المعترف بها". وجرت في بعض الحالات محاولات لإتلاف الأدلة.

ونعرب عن امتناننا لرئيس المحكمة لمشاطرته آراءه بصراحة مع الدول الأعضاء. فقد حدد بحق بعض الاتجاهات التي تبعث على القلق وتقوض المقصد الأساسي من وراء تشكيل المحكمة. وتمثل العقبات الرئيسية في حقيقة السياسة الدولية التي برزت في الفترة التي تلت اتفاق دايتون. إذ تجري محاولات لاسترضاء المعتمدين. إن الأمم المتحدة لا يمكنها، استناداً لذريعة الضرورات السياسية، أن تتراجع عن تعهداتها بأن تحاكم الجناء وتعاقبهم.

لقد وصف رئيس المحكمة الاستمرار في عدم التعاون من جانب بعض الدول والكيانات في يوغوسلافيا السابقة

المؤسسات الدولية. ولا أود في هذا الوقت أن أتناول الجوانب المحددة ذات الأهمية البالغة التي ذكرت اليوم من جانب رئيس المحكمة وغيره من المتكلمين. وأود فقط أن أركز على أهمية هذه التجربة بالنسبة لإنشاء المؤسسات الدولية وتعزيزها في المستقبل.

والى يوم، تضطلع اللجنة السادسة بالعمل التحضيري لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وإن إنشاء هذه المؤسسة أمر ينطوي على أهمية بالغة، والخبرة التي تكتسبها اليوم في حالة يوغوسلافيا ستفيدنا في المستقبل.

**السيد خان (باكستان)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن ننقل عميق تقديرنا للقاضي انطونيو كاسيسي، رئيس المحكمة الدولية، على نجاحه الباهر في تجميع وتشغيل كامل البنية الأساسية المعاييرية والسوقية للمحكمة في فترة سنتين. وننظراً لقيود المالية، فإنه إنما يستحق الثناء حقاً.

إنه لمن واجب المجتمع الدولي أن يجتث الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الحالات التي يحرر فيها ارتكاب جرائم ضد الإنسانية - بما في ذلك إبادة الأجانب والتطهير العرقي والاغتصاب والإساءة الجنسية كأدوات للحرب - مع الإفلات من العقاب. ففي مثل هذه الحالات ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل لمنع مركبتي هذه الجرائم من متابعة تنفيذ جدول أعمالهم الشrier. وحالما يتم القضاء على التهديد المباشر المتمثل في هذه الجرائم، يتحتم على المجتمع الدولي أن يتولى محكمة أولئك المسؤولين عن الجرائم. ويتحتم الدفاع عن مبادئ الملاحة القضائية الدولية والمسؤولية الفردية في جميع الظروف للمحافظة على نظام عالمي متحضر.

وفي هذا السياق، فإن أكثر الحالات حدة هي حالة البوسنة والهرسك، حيث ارتكبت جرائم العداون والتطهير العرقي والمذابح. وارتوى المجتمع الدولي إلى مستوى هذا التحدي من خلال إنشاء محكمة. وبغية قيام هذه المحكمة بمهامها بفعالية، فقد قضى المجلس بأن على جميع الدول أن تتعاون مع المحكمة.

ولا غرابة في أن نجد أن المسؤولين عن هذه الجرائم هم أنفسهم الذين يقوضون الآن فعالية

جوانب الترتيبات المتفق عليها بين أطراف النزاع تنفيذاً كاملاً وفي أوانها.

وعلى المجتمع الدولي أن يرفض الاقتراح المقدم من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية صربسكا والقاتل إن الأشخاص الذين اتهمتهم المحكمة بالفعل ينبغي محاكمتهم في إقليميهما هما. ومن الجلي أن هذه محاولة لتبير رفضهما تسليم هؤلاء الأشخاص إلى المحكمة. وهذه المناورة فيها تعدد على المكانة العليا وتطاول على قرارات مجلس الأمن واتفاق دايتون.

إن إمعان بعض الدول في رفض تسليم المتهمين للمحاكمة يحيط الهدف المتوكى من قرارات مجلس الأمن، ويعيد إشعال لعوب العداون والاضطهاد. ويجب أن نرفض هذا السلوك غير القانوني وأن نتخذ الإجراء اللازم لإرغام الدول المتمادية في ممانعتها على أن تتعاون مع المحكمة.

فلنعمل على إعلاء شأن مبدأ العدالة، وألا نسمح لدعاوى سياسة القوة والأمر الواقع، أن تخرق قرارنا التاريخي. ولا بد من حماية حقوق الضحايا، ولا بد من معاقبة الجناة بموجب القانون. ولنؤازر النظام الدولي الذي نسعى إلى إنشائه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

### التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

تقرير الأمين العام (A/51/380 و Add.1)

مشروع القرار (A/51/L.8)

وعدم امتثالها لأوامر المحكمة بأنه أمر يمثل العقبة الكأداء. فالدول التي ارتكبت الفظائع إنما تحاول في المقام الأول حماية المجرمين بمختلف الأحابيل القانونية. فقد دفع بما يسمى تحرير الدستور الوطني لتسليم المجرمين دول أخرى، وهذه حجة دخيلة وباطلة قانوناً. وتنتفق تماماً مع رئيس المحكمة على أن تسليم المتهمين المطلوب بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أمر ليس له أي علاقة بمسألة تسليم المجرمين إلى دول أخرى. وفي هذه الحالة بالذات، لا يمكن للدول أن تدعى الحصانة من مسألة تسليم المتهمين، بل عليها الامتثال للالتزامات القانونية الدولية. فإننا لو سمحنا في هذه الحالة للدول بأن تحتمي وراء أكذوبة تبريرها الوطنية لكان نهدى السبيل أمام فوضى دولية.

ونؤيد أيضاً ملاحظة رئيس المحكمة بأن المحكمة أنشئت لإقامة العدل للضحايا وليس للمنتصررين.

وقد ذكر حقاً أنه ليس لدى المحكمة وكالة لإنفاذ أحكامها. فهي بخلاف الحكومات ليس لديها جهاز تنفيذي. وهنا ينبغي للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي والوزن السياسي لمجلس الأمن أن يضمنا التنفيذ المخلص للقرارات المتعلقة بعمل المحكمة.

ونضع ثقتنا الكاملة في حياد المحكمة. فجميع الاتهامات الموجهة ضد المحكمة، والتي أوردتها رئيسها في بيته، هي اتهامات إما عديمة الأساس أو تحركها مأرب معينة. فليس هناك أي انحياز ضد الصرب. وإذا كان المتهمون متواجدين في صربيا والجبل الأسود يصبح على المحكمة إعلان استدعاءهم ولها أن تتوقع الامتثال. إن المحكمة تحاكم الأفراد، ولكن لا ينبغي أن يغرب عن بالها أن هؤلاء الأفراد كانت تدعمهم سلطات وأجهزة حكومية مشتبهة. فأباشع الجرائم التي ارتكبت في البوسنة والهرسك كانت جرائم مرتكزة على سياسة منهجية مرسومة من قبل المعتدلين.

ووفقاً للتقرير رئيس المحكمة فإن جمهورية البوسنة والهرسك قد تعاونت مع المحكمة بقدر يفوق الآخرين بكثير - وبيدو واضح أنها البلد الوحيد الملزم حقاً بتحقيق أهداف السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ونهوضاً بالسلام في المنطقة علينا أن نضمن تنفيذ جميع

السلام العادل الشامل، كهدف وخيار استراتيجي يتحقق في ظل الشرعية الدولية. لكن هذا السلام الاستراتيجي حتى يتم انجازه لا بد من أن تتواءن معادلة السلام، الأمر الذي يستوجب التزاماً متبادلاً تؤكده إسرائيل بجدية وبدون مواربة، ويستوجب كذلك العمل من أجل استئناف عملية السلام وفق مرجعية وأسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومن النقطة التي توصلت إليها المباحثات السلمية في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة.

نعتقد أن التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة يتعرّز باستمرار، ويحتاج في هذه الفترة إلى أن يتعرّز أكثر من أي وقت مضى من أجل تحقيق السلام المشرف الذي يحقق الكرامة للشعوب، السلام الذي يجلب الأمان والتعاون، ويؤمن المناخ الملائم للتنمية والاستقرار في المنطقة والعالم، وبذلك نعمل معاً على تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

يتضمن مشروع القرار المعروض أمامنا فقرات في ديباجته تؤكد على الرغبة القوية في تطوير الروابط القائمة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في كافة المجالات، كما أنها تتطلع إلى زيادة التعاون بينهما بهدف تدعيم مقاصد وأهداف الميثاق. كذلك رحبت الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار بالاجتماع الثاني المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي انعقد فيينا خلال يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

أما فقرات منطوق المشروع فهي ترحب بتقرير الأمين العام، وتوصي باستمرار جهود جامعة الدول العربية لترقية التعاون متعدد الأطراف بين الدول العربية، وتطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الاستمرار في تقديم الدعم في هذا الإطار. وهي تأخذ بعين الاعتبار نتائج ووصيات الاجتماع فيينا الذي سبقت الإشارة إليه، وتعبر عن التقدير لجهود الأمين العام في متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع المشترك بين الجامعة والأمانة العامة للأمم المتحدة في الأعوام السابقة.

وبصورة عامة، فإن مجمل فقرات منطوق مشروع القرار تدعو إلى المزيد من التعاون والترابط بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والهيئات المتخصصة المنبثقة عنها لبذل المزيد من الجهد لتحقيق المزيد من

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية لعرض مشروع القرار (A/51/L.8).

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): بصفة سورية رئيسة للمجموعة العربية لهذا الشهر يشرفني أن أقوم، نيابة عن الدول الأعضاء في الجامعة العربية، بتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.8 الذي يقدم تحت البند ٣٠ من جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين حول التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

جاء إنشاء منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في نفس الوقت تقريباً، لكي تعبرا عن آمال الشعوب في مستقبل أفضل بعد معاشرة العالم من ويلات الحرب العالمية الثانية. ووقتها انضمت الدول العربية المستقلة إلى الأمم المتحدة لكي تحاول، من خلال التعاون مع بقية دول العالم، الوصول إلى ذلك المستقبلي الذي تنشد شعوبها. وفي نفس الوقت، اجتمعت إراداة العرب أيضاً على التعاون فيما بينهم من أجل مساعدة الدول العربية التي كانت لاتزال ترزح تحت وطأة الاستعمار، ومن أجل تطوير التعاون الإقليمي بين الدول العربية لصالح مستقبل أفضل لشعبها، وتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

إن الروابط القائمة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية هي في واقع الأمر تجسيد حقيقي للتعاون والتكامل المنشود بين بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بين المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية. فقد ارتكزت العلاقة بين المنظمتين، كما دل عليها تاريخهما المشترك، على أساس راسخة من أهداف ومبادئ نص عليها ميثاقهما وهي تنصب في مجلها في قالب واحد يضع الأمان والسلم الدوليين في صدارة اهتمامهما.

في إطار التعاون الوثيق بين الجامعة العربية ومنظمة إقليمية ومنظمة الأمم المتحدة، أود أن أوضح أن الدول العربية قد أعربت مراراً، في عدة منابر دولية، وخاصة في مؤتمر قمة القاهرة الذي انعقد في ٢١-٢٢ حزيران/يونيه من هذا العام وفي كلمات رؤساء المؤفود العربية، عن تمسكها بمواصلة عملية السلام لتحقيق

دورتها الحادية والخمسين، ان انتخابكم سيدى الرئيس لهذا المنصب الرفيع يمثل تعبيرا عن الثقة بشخصكم، ويعكس في الوقت ذاته تقدير الأسرة الدولية لبلدكم الصديق، ماليزيا.

تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة (A/51/380)، والمطروح أمامكم اليوم عرضاً لأوجه التعاون المتعدد والقائم حالياً بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة. كما يلخص التقرير بعض المراحل التي قطعها هذا التعاون - خاصة في الفترة الأخيرة - وذلك في مجالات متعددة من ميادين التعاون بين المنظمتين.

ويسعدني أن أنوه في هذا المجال باستمرار التشاور والاتصالات وتبادل وجهات النظر بين المنظمتين على جميع المستويات. ولقد ورد في التقرير المطروح أمامكم اليوم قيام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة عمل إلى مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، حيث التقى بأمينها العام. كما يحرص الأمين العام لجامعة الدول العربية بدوره على حضور دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام، والقاء بأمينها العام والعديد من المسؤولين فيها لتبادل وجهات النظر. وهذه اللقاءات والزيارات المتبادلة - بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية - تعتبر تأكيداً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية إذ يجري خلال هذه اللقاءات بين المنظمتين والمسؤولين فيها استعراض مجموعة واسعة من القضايا العالمية، وبحث أوجه التعاون بشأن حل العديد من المشاكل العالمية والإقليمية.

وأود في هذا المجال أن أعرب عن تقدير جامعة الدول العربية للأمين العام للأمم المتحدة ولجميع العاملين معه على الجهد الذي تبذل لتعزيز أواصر التعاون بين المنظمتين، وعلى الحرص على استمرار تبادل الرأي والتشاور والعمل على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين المنظمتين، وذلك منذ أول اجتماع عقد في تونس عام ١٩٨٣ وانتهاءً بآخر اجتماع بين المنظمتين ووكالاتها المتخصصة الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٥.

النتائج على أصعدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي أصعدة متعددة الجواب والأغراض.

وأنسيقاً مع هذا الاتجاه، فإن الفقرة العاشرة توصي بعقد الاجتماع العام المقبل بشأن التعاون بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة خلال عام ١٩٩٧. كذلك تطلب الفقرة الحادية عشرة من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار.

لقد أعرب السادة وزراء الخارجية العرب، في اجتماعهم الأخير الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ١٥ يول/سبتمبر ١٩٩٦، عن تقديرهم للجهود التي تبذلها المنظمات العربية في دعم وتنشيط برامج التعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وطالبوها بمواصلة الجهد لدعم وتطوير برنامج التعاون القائم بين الجامعة العربية والأمم المتحدة وفقاً للتوجيهات العربية، وكذلك تكثيف الجهد العربي للإعداد للاجتماع القادم بين أمانتي الجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، والمقرر عقده في العام القادم.

إن دعم جامعة الدول العربية خلال هذه المرحلة الحاسمة والخطيرة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط من جراء عدم تحقيق السلام العادل والشامل فيها، يعد هدفاً نبيلًا يجب أن يحظى بالتأييد والدعم الكامل من كافة أعضاء المجتمع الدولي. ولعل قيام الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المعروض أمامنا الآن، وبتوافق الآراء، يعبر بشكل واضح عن التأييد الدولي لهذا الهدف.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (٥-٤) الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

**السيد أبو النصر** (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، لما كانت هذه أول مناسبة تسنح لي للحديث أمام الجمعية العامة خلال هذه الدورة، اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتقديم خالص التهاني لكم، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال

الجهود، وسعيها الأكيد للتعاون مع الأمم المتحدة بقدر ما يتاح لنا من امكانيات.

تحتل مساعي حل القضية الفلسطينية ومعالجة المشاكل الناجمة عن استمرار الاحتلال للأراضي العربية المحتلة المكانة الرئيسية في دائرة اهتمامات جامعة الدول العربية. ولقد أكد مجلس جامعة الدول العربية، في دورته الأخيرة في أيلول/سبتمبر الماضي، على المطالبة بضرورة دفع مساعي احلال السلام العادل والدائم، والعمل على استئناف عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، والمبادئ التي بنيت عليها تلك القرارات وأهمها مبدأ الأرض مقابل السلام. كما طابت التوصل إليه من اتفاقيات في هذا الشأن دون المزيد من التعطيل.

ولكن للأسف الشديد، فالمناخ الحالي في منطقتنا لا يشجع على التفاوؤل، خاصة في ضوء استمرار محاولات إسرائيل التخلص من الاتفاقيات السابق التوقيع عليها، وقيامها المستمر بانتهاكات جديدة، وإعلانها رفض الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، وتخفيطها لبناء المزيد من المستوطنات، وغير ذلك من الإجراءات غير القانونية والمعوقة للسلام وهو ما نطالب بوقفه مؤكدين في نفس الوقت ما أعلنته وأعلنته الدول العربية على أعلى مستوى من الالتزام بالسلام باعتباره هدفا استراتيجيا عربيا.

وتطالب جامعة الدول العربية المجموعة الدولية الممثلة في الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها والقيام بدورها لدفع عملية السلام على الأسس العادلة التي فقرتها الأمم المتحدة حتى لا تضيع هذه الفرصة السانحة، وحتى نتمكن من تحقيق السلام، وحتى يمكننا بعد ذلك أن نتطلع إلى تعاون وتنمية، وهو الأمر الذي لا يمكن تصور حدوثه إلا بعد عودة الحقوق لأصحابها، وبعد توفير الأمان والثقة بين شعوب المنطقة.

وختاماً، أود أن أؤكد على أن دعم جامعة الدول العربية للأمم المتحدة نابع من قناعتها، والتزام دولها

بناء على القرار ١٦٥٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الماضية، الأمر الذي يعيد تأكيده مشروع القرار الذي قدمه لكماليوم السيد مندوب الجمهورية العربية السورية بالنيابة عن الدول العربية، تتطلع إلى أن يعقد خلال العام القادم، ١٩٩٧، الاجتماع العام المعنى بالتعاون في جميع المجالات بين أمانتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة، وذلك بغية استمرار استعراض سبل دعم وتوسيع مجالات التنسيق والتعاون بين المنظمتين، والعمل على تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة، تحقيقاً لمقاصد وأهداف ميثاق المنظمتين وقراراتهما، والعمل معاً على احلال سلام عادل ودائم ودفع عجلة التنمية في البلاد العربية.

يعيش العالم اليوم في ظل واقع سياسي جديد يتصرف بالحساسية والدقة، الأمر الذي يستدعي أن نسعى معاً للعمل على دعم الأمم المتحدة وتأكيده احترام ميثاقها وتعزيز فعاليتها وتنفيذ قراراتها حفاظاً على دور هذه المنظمة في الحفاظ على الأمن والسلام العالميين. ونود في هذا المجال أن نعيد تأكيد تأييد جامعة الدول العربية الكامل لما تضمنه الإعلان التاريخي الصادر في العام الماضي عن الملوك ورؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وما تضمنه هذا الإعلان من مبادئ وأهداف تعزيزاً لدور وفعالية المنظمة الدولية في المستقبل.

وجامعة الدول العربية، وهي منظمة إقليمية تضم أكثر من ٢٠ دولة عضواً مستعدة للمساهمة في تحويل ما تضمنه هذا الإعلان التاريخي من مبادئ سامية إلى برامج عمل واضحة تأخذ في الاعتبار مصالح دول العالم وشعوبها دون تمييز أو ازدواج في المعايير التي تطبق.

وتتابع جامعة الدول العربية سيدي الرئيس باهتمام بالغ المحاولات المخلصة التي تبذلها لمواجهة العديد من الأزمات التي تحدث في العديد من مناطق العالم، هذه المحاولات المستمرة رغم ما تواجهه الأمم المتحدة من تحديات وضعف امكانيات. وتود جامعة الدول العربية أن تؤكد مرة أخرى على اهتمامها بدعم هذه

إن السلام والتعاون الاقتصادي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وكما أنتا ملتزمون بالسلام فإننا ملتزمون بنفس القدر بتعزيز الروابط الاقتصادية والإقليمية. وقد شجعنا الخطوات التي اتخذت لرفع المقاطعات الاقتصادية، مثل قرار العام الماضي الذي اتخذه مجلس التعاون الخليجي برفع المقاطعة الثانية ضد إسرائيل. وكان يحدونا الأمل أن تجد هذه التطورات الإيجابية تعبيراً عنها في إطار جامعة الدول العربية. وقد آن الأوان لكي يتخذ أعضاء الجامعة تدابير أخرى من أجل الإزالة التامة لمقاطعتهم ضد إسرائيل. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه يمكن لجامعة الدول العربية أن تتخذ قراراً مماثلاً لذلك الذي اتخذه مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الشهر، عُقد مؤتمر القمة الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة بمصر برعاية الرئيس مبارك. وأهداف القمة كانت هي تيسير توسيع استثمارات القطاع الخاص في المنطقة، وتوثيق عرى المشاركة العامة والخاصة تحقيقاً لهذه الغاية والعمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية الإقليمية. وقد التقى في مؤتمر القمة قادة دول من إسرائيل ومن العديد من الدول العربية ومن دول إسلامية من خارج المنطقة، وأبرموا عدداً من الصفقات التي تساعده على زيادة القدرة الانتاجية للمنطقة وتسمم في تنميتها الاقتصادية على قاعدة عريضة.

وفضلاً عن ذلك، اتفق في العام الماضي على أن ينشأ في القاهرة بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاستعدادات جارية في هذا العام لأنشطة البنك الأولى. وإسرائيل ترحب بإنشاء البنك الذي سنتعاون معه وتساعده، إنطلاقاً من رغبتنا في تشجيع التنمية العامة للدول الواقعة في منطقتنا.

إن إسرائيل تدعم التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية. بما فيها جامعة الدول العربية. الواقع أن هذا التعاون يقوم على أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن إسرائيل لا تنتهي حتى الآن إلى أي مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة بسبب الاعتراضات السياسية لبعض الدول الأعضاء. وتدعى إسرائيل أعضاء جامعة الدول العربية إلى سحب اعتراضاتهم على انضمام إسرائيل

بمبادئ الميثاق وأهدافه وقيمته النبيلة، ومن رغبتها، كمنظمة إقليمية، في مواصلة التعاون مع المنظمة الدولية في جميع المجالات لخدمة القضايا المشتركة، قضايا السلام والتنمية، وهي أمور يعبر عنها مشروع القرار المطروح أمامكم اليوم والذي أرجو أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.8.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.8؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠/٥١).

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثلة ترحب في الإلقاء ببيان تعليلاً للتصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدللي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة روبيشتاين** (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء على القرار المتخذ تواً. وإذا فعلنا ذلك، فإننا اهدينا بالرغبة في احلال السلام مع جميع جيراننا، وجميعهم أعضاء في جامعة الدول العربية.

لقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن هذا البند في السنوات الثلاث الماضية. وخلال هذا العام، أحرز تقدم إضافي في عملية السلام. وتعهدت إسرائيل بتنفيذ الاتفاق المؤقت الذي وقعناه مع الفلسطينيين. وتحقيقاً لهذه الغاية سحب قوات الدفاع الإسرائيلي من ست مدن عربية كبيرة في الضفة الغربية وتولي الفلسطينيون مسؤولية إدارة شؤونهم في كل الأراضي بما في ذلك الأمن الداخلي والنظام العام وكل الجوانب الأخرى من حياتهم اليومية. وأقامت إسرائيل علاقات رسمية مع أعضاء آخرين في جامعة الدول العربية. وافتتحنا مكتبي صالح في تونس وموريتانيا، وكنا قد افتتحنا مكتباً في المغرب في عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك افتتحنا مكتبي تجارة وتمثيل في عمان وقطر.

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد  
ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية  
وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام (A/51/338)

مشروع القرار (A/51/L.18)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة  
لممثل كوستاريكا لكي يعرض مشروع القرار  
A/51/L.18.

السيد كارييراس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن  
الإسبانية): قبل أن أعرض مشروع القرار بشأن الحالة  
في أمريكا الوسطى، أود نياتي عن حكومة كوستاريكا،  
أن أقدم التعازي لوفدي زامبيا ومدحيف على رحيل  
السيد بول لوساكا والسفير أحمد زكي.

بالنيابة عن وفود بينما والسلفادور وغواتيمالا  
وكوستاريكا وهندوراس، أود أن أحياكم، سيدي الرئيس،  
وأن أعبر لكم عن امتناننا لإدارتكم الناجحة لعملنا خلال  
هذه الدورة من الجمعية العامة. ولتأكدوا، سيدي، من  
الدعم الثابت لوفود بلدان أمريكا الوسطى في عملكم  
الهام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر للأمين العام  
عن أطيب تمنياتنا له بالنجاح في عمله الرائع في  
الأمانة العامة لهذه المنظمة. إن أمريكا الوسطى ممتنة  
كل الامتنان للدعم الدائم من الأمين العام لعملية توطيد  
السلام والديمقراطية، ولمشاركته الفعالة والدؤوبة في  
جهودنا من أجل تحويل بربخ أمريكا الوسطى إلى  
منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية. وأفضل شاهد  
على هذا الدعم يتمثل في التقرير القائم للأمين العام  
(A/51/338)، المقدم إلى الجمعية العامة بتاريخ ٩ أيلول/  
سبتمبر ١٩٩٦.

في عام ١٩٨٦ - أي قبل عشر سنوات - كانت  
أمريكا الوسطى قد وصلت إلى مرحلة حرجة. ذلك أن  
مفاوضات السلام الطويلة التي كانت تجريها بلدان  
أمريكا الوسطى تحت الوساطة المتعاطفة لأمننا الأم

للمجموعة الآسيوية. إن حرمان إسرائيل الحالي من  
عضوية أي مجموعة إقليمية واقع يتعارض تعارضًا  
صارخًا مع مبدأ أساسى، هو مبدأ عالمية الأمم المتحدة.

وتفتنم إسرائيل هذه الفرصة للدعوة إلى زيادة  
التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة  
الدول العربية من أجل إنشاء مشاريع مشتركة في إطار  
التنمية الزراعية الإقليمية في المناطق الخاضعة لولاية  
المجلس الفلسطيني. وفيما يتصل بالتعاون بين البنك  
الدولي وجامعة الدول العربية، توصي إسرائيل بأن يتم،  
في أقرب وقت ممكن، بحث تمويل البنك للمشاريع  
الإنمائية الاقتصادية للمجلس الفلسطيني. وترى  
إسرائيل أن العالم العربي يجب أن يقدم قسطاً أو فر  
من المساعدة للمجلس الفلسطيني تماشياً مع المعونة  
التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والنرويج والولايات  
المتحدة واليابان. وترحب إسرائيل بجميع الجهد  
الرامي إلى النهوض بالمركز الاجتماعي - الاقتصادي  
والتعليمي والصحي والثقافي للسكان الفلسطينيين في  
الأراضي، داخل هذا الإطار من المشاركة بين جامعة  
الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة.

هذا هو أول قرار تتخذه الجمعية العامة في  
دورتها الحادية والخمسين بشأن مسألة تتصال بالشرق  
الأوسط. ويسرتنا أن هذا القرار قد اتخاذ بتوافق  
الآراء، وتأمل أن يعتمد المزيد من مشاريع القرارات  
المتعلقة بالمنطقة عن طريق الإجراء ذاته. ولكن من  
أجل أن يحدث هذا، ينبغي لجميع الأطراف أن تمارس  
ضبط النفس، وأن تمنع عن تقديم مشاريع قرارات  
خلافية يستحيل أن تحصل على تأييد أطراف جانب  
من جانبي مفاوضات السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى  
المتكلم الأخير في تعليق التصويت.

هل لي أن اعتذر أن الجمعية العامة ترغب في  
اختتام نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

البند ٤ من جدول الأعمال

وقد فهمنا، نحن أبناء أمريكا الوسطى، ضرورة تأمين التقدم المحرز في ميداني السلم والديمقراطية. وثبتت تجربتنا الخاصة أن المصالحة الوطنية وإنها المنازعات المسلحة لا يمكن ترسيختها إلا من خلال التزام سياسي حقيقي بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ولا بد لنا أن نضع في الاعتبار حقيقة مؤلمة هي أن صراعات العقد الأخير في أمريكا الوسطى كانت ناجمة عن أوجه الإجحاف الاجتماعي والاقتصادي التي دامت على مدى قرون وأوقعت سخط الشعوب. ومن هذه التجربة الحزينة، أصبحنا، في أمريكا الوسطى، ندرك جيدا الحاجة إلى تحقيق السلم والمصالحة وتوطيدهما من خلال أعمال ملموسة تبذل من أجل تحقيق التنمية والرفاهية للشعوب.

وبالتالي، كانت جهودنا من أجل توطيد السلام موجهة صوب إعادة تحديد معلم عمليات تنميتنا الوطنية والإقليمية. وقد فهمنا أن قوتنا تكمن في المقام الأول في وحدة وتكامل عملياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبوضع هذه الأهداف نصب أعيننا، أعددنا تحديد قالب نظام تكاملنا القديم، وأنشأنا منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، التي تشكل، كما فعل اتفاق إسكيبيلاس الثاني، مفهوما حقيقيا وخاصا بنا لتنظيم المجتمع المشترك. وأن منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى مكنت بلدان أمريكا الوسطى من تحقيق تقدم أكيد في إنشاء آلية مؤسسية حقيقية للتنسيق والتعاون الإقليميين. ونحن، في أمريكا الوسطى، نؤكد بفخر بأننا لم يسبق لنا قط أن عملنا سويا بنفس القدر الذي نعمل به الآن سويا بفضل آلياتنا ومؤسساتها.

إن هذا الجهد، الذي تجسد في بروتوكول تيفوسيغالبا، الذي سيبلغ عمره خمس سنوات في شهر كانون الأول/ديسمبر، ما ليث أن استكمل بإضافة بروتوكول غواتيمالا إلى المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى، والنظام الأساسي لمحكمة العدل لأمريكا الوسطى، والمعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي. وجميع هذه الأجهزة القانونية المشتركة أدت إلى توسيع وتوطيد الهيكل المؤسسي من أجل التكامل الجديد لأمريكا الوسطى.

في مجموعة كونتادورا كانت تجتاز آنذاك مرحلة عصيبة. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة لأشقائنا من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وتشجيعهم، لنا بلغت الأزمة في منطقتنا مرحلة أصبح فيها وقف العملية أمرا ضروريا لتمكين بلدان أمريكا الوسطى نفسها، بعد بعض المحاسبة للنفس، أن تحلل الحالة وأن تتخذ القرارات اللازمة للإسراع بتحقيق السلام المستقر والدائم.

في عام ١٩٨٦، بناء على مبادرة مشكورة من حكومة غواتيمالا، اجتمع رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في مدينة إسكيبيلاس، المدينة المضيافة التي أصبحت رمزا. وبذلك بدأت عملية حقيقية للتهيئة وإقرار الديمقراطية أدت بقيادة أبناء أمريكا الوسطى أنفسهم، وعن طريق الممارسة السيادية الحرة، إلى إيجاد إجراء لإقامة السلام الراسخ والدائم في أمريكا الوسطى. وهذا الإجراء، المعروف عموما باتفاق إسكيبيلاس الثاني، هو إجراء نبع عن إرادة حكومات أمريكا الوسطى وتأييد المجتمع الدولي، وأوجد مجموعة من الالتزامات في مجالات الديمقراطية والسلام والمصالحة الوطنية.

لقد انتهت الصراعات المسلحة في نيكاراغوا والسلفادور عن طريق التفاوض والحوار السياسي وكذلك عن طريق الانتخابات التعددية الحرة في أمريكا الوسطى. وتوقف الصراعسلح في غواتيمالا، ونحن جميعا نتوقع التوصل إلى اتفاق سلام نهائي في ذلك البلد الشقيق قبيل نهاية هذا العام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سمحان (إمارات العربية المتحدة).

وفي عام ١٩٩٦، تعيش منطقة أمريكا الوسطى في مناخ السلم والديمقراطية. واستطاعت مجتمعاتنا أن تحقق المصالحة فيما بينها، وأن تختار قادتها من خلال انتخابات حرة ومنصفة، وبممارسة لا منازع فيها للحرية والتعددية في إطار احترام حكم القانون. وخلال السنة الماضية، انتخب مواطنو نيكاراغوا وغواتيمالا زعيدين ديمقراطيين جديدين من خلال عملية انتخابات حرة وتعددية، وفي إطار احترام الإرادة الشعبية وبحضور مراقبين دوليين.

ومشاركة أمريكا الوسطى إلى النظام العالمي الجديد للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. والهدف هو القيام، من خلال تحديد مزاياها التنافسية، بوضع استراتيجية جديدة للتكامل الإقليمي في النظام الاقتصادي الدولي العام.

وفي هذا السياق، تعلق حكومات أمريكا الوسطى أهمية خاصة على العمل الفعال لمنظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، وقد أنشأت من أجل ذلك نظاماً لرصد عملها وتشغيلها، بدعم مستمر من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وشاركت أمريكا الوسطى، بأسلوبها الجديد لتنظيم المجتمع المشترك وبنموذجها الخاص للتنمية المستدامة، وبوصفها كياناً واحداً، في ترتيبات خارج المنطقة بهدف النهوض بتقدم سكانها ورفاههم. وفي السنوات الماضية، أنشأنا نظماً تربطنا بالاتحاد الأوروبي والمكسيك والولايات المتحدة. وأصبحت منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى تتمتع بمركز المراقب في الأمم المتحدة، وأنشأنا مؤخراً آليات جديدة للحوار مع شيلي واليابان وجمهورية كوريا. وتأمل أن يؤتي هذا الحوار ثماراً في القريب العاجل.

وفي عام ١٩٩٦، تستطيع بلدان أمريكا الوسطى أن تظهر بفخر للمجتمع الدولي أن من الممكن بالفعل تحقيق السلام والديمقراطية في أعقاب الصراعات المسلحة. فأمريكا الوسطى نموذج ناجح لتسوية الصراعات وإقامة السلام. ومع ذلك، وكما قلت من قبل، فإن شعب أمريكا الوسطى ذاته هو الذي حقق ذلك، وقام المجتمع الدولي المنظم بدور هام في الأمر. فلولا الدعم والتعاون من جهات من خارج المنطقة، لكان من الصعب التكلم عن توطيد واستمرارية العملية في أمريكا الوسطى. إن نجاح عملية السلام في أمريكا الوسطى يعد وبالتالي إنجازاً أيضاً للمجتمع الدولي وهذه المنظمة بشكل خاص.

وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من التقرير الممتاز للأمين العام قوله:

"لا تزال بلدان أمريكا الوسطى تؤكد أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي في تعزيز السلام والحرية والديمقراطية والتنمية فيها. وفي فترة تشهد طلبات ملحنة للحصول على المساعدة الدولية، أصرت هذه الدول على ضرورة الإبقاء على هذا الدعم، إذا كان يراد توطيد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة." (A/51/338، الفقرة ١٩)

ثانياً، تعلمنا، نحن أبناء أمريكا الوسطى، أن توطيد السلام والديمقراطية في منطقتنا يتطلب إعادة تحديد أنماط تبنيتنا الوطنية والإقليمية لجعل جهودنا متسقة مع الحقائق الدولية الجديدة. ومنذ عام ١٩٩٤، وضع حكومات أمريكا الوسطى وحددت، من منظور مشترك، اقتراحًا جديداً للتنمية الوطنية والإقليمية، وهو الاقتراح المتمثل في التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، المعتمد في ماناغوا بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والذي ازداد تطوره بالتزامات ماسايا وأثناء المؤتمر الدولي من أجل السلام والتنمية في أمريكا الوسطى، المعقد في تيغوسيلفالبا.

ومراعاة لمفاهيم التنمية التي طرحتها الأمم المتحدة في إطار مؤتمر قمة ريو، قمنا نحن أبناء أمريكا الوسطى بتحديد وإقامة تحالفنا، الذي ينشئ إطاراً متكاملاً ومستداماً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، بمشاركة المجتمع المدني. وكما يشير الأمين العام في الفقرة ١٤ من التقرير المذكور آنفاً، فإن هذا التحالف "مبادرة طموحة و شاملة".

ونحن في أمريكا الوسطى ندرك ذلك، وبالتالي حشدنا جميع جهودنا ووحدتها تحت قيادة رئيسية، لاتخاذ خطوات أكيدة لا مراء فيها لتنفيذ المبادرة. وكانت اجتماعات القمة الرئيسية التي عقدت خلال فترة الـ ١٢ شهراً الماضية في كوستا ديل سول، وفي سان بيدرو سولا، وفي موتيليمار، معالم بارزة في طريق تنفيذ التحالف، من خلال إقرار أولويات استراتيجية في الإطار العام للالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩٤.

وعلى نفس المنوال، بدأت حكومات أمريكا الوسطى عملية دراسة وتحليل لشروط انضمام

المصادر الطبيعية والحفظ عليها، أمور هامة جدا هي الأخرى.

ودعم المنظمة والدول الأعضاء فيها للألوبيات التي ذكرناها أمر يكتسي أهمية خاصة لبلدان أمريكا الوسطى. وبناء عليه، أنتهز هذه الفرصة لأنطلب دعم الجمعية العامة، البالغ القيمة، لبرامج التعاون التي تقوم الأمم المتحدة بتنفيذها بالفعل في هذه المنطقة. ونفهم أن هذا الجهد يجب أن يشتمل على زيادة التنسيق الحالي في إطار مختلف برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

وباسم حكومات أمريكا الوسطى، أقدم مشروع القرار بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال، المععنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد و دائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية"، إلى الجمعية لتنظر فيه. ويرد مشروع القرار هذا في الوثيقة A/51/L.18، وأنطلب اعتماده بتوافق الآراء.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، فقد اشترك في تقديم مشروع القرار هذا عدد كبير من الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وأود أن أعرب عن امتنان وتقدير أمريكا الوسطى لهذه الدول على تضامنها ودعمها. ويعكس مشروع القرار رؤية لواقعنا تتشاطرها أمريكا الوسطى. ولكنه يشتمل أيضا على تطلعاتنا وأحلامنا - وهي تطلعات وأحلام نريد الآن أن نتشارطها مع الجمعية كما تشارطناها من قبل. ونعلم أن يوسعنا أن نستمر في الاعتماد بالكامل على الأمم المتحدة وعلى أعضائها في مواجهة التحديات الجديدة.

السيد اسكونفار سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن التقدم المحرز في النهوض بالسلام في أمريكا الوسطى، يبين دون أي شك أن أفضل طريقة لحل الصراعات هي التفاوض. وعندما تسود المفاوضات، يصبح من المرجح الحصول على نتائج إيجابية، كما تشهد بذلك الأحداث التي وقعت هناك في السنوات الأخيرة منذ توقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني في عام ١٩٨٧، محددا المبادئ والإجراءات التي

إن المشاركة الدولية في عملية أمريكا الوسطى والدعم الدولي لها بقيادة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في السنوات الأخيرة كانتا في الواقع أساسيان.

ودعونني أذكر بدوري رئيسي اضطلع به فريق مراقب الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى أثناء المرحلة الأولى من عملية السلام المعروفة باسم اتفاق اسكيبولاس الثاني؛ والعمل الذي قام به أولاً بعثة مراقب الأمم المتحدة في السلفادور، ومن بعدها بعثة الأمم المتحدة في السلفادور للتحقق من تنفيذ اتفاقيات السلام في السلفادور؛ والجهد الصادق الذي قام به بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala أثناء المرحلة الحالية من عملية السلام في غواتيمala.

وبالمثل، كانت مشاركة هذه المنظمة الواسعة في التعاون في تنمية أمريكا اللاتينية هامة، وذلك كما يتضح من عمل الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى وفيما بعد، برنامج المشردين واللاجئين والعائدين. وما يبعث على الامتنان بشكل خاص أيضاً الاعتراف بدور المنظمة في دعم إعمار نيكاراغوا والسلفادور، الذي كان لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي دور رئيسي فيه.

وفي هذه المرحلة الجديدة من عملية أمريكا الوسطى، هناك مجالات ترى بلدان المنظمة أنها أساسية لتوطيد وتنفيذ التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. فأولاً، على المسرح السياسي، من المهم دعم سلطة القانون واحترام حقوق الإنسان من خلال تقوية النظم القضائية والدفاع عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن تقديم الدعم لبرامج تحسين جباية الضرائب أمر هام أيضاً. وثانياً، فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، من الأساسي دعم برامج القضاء على الفقر والفقر المدقع، مع التركيز بشكل خاص على قضايا الإنفاق، والتحول الإنتاجي، ومشاركة المجتمع المدني والمرأة. ثالثاً، بالنسبة لقضايا البيئة، فإن تشجيع التنمية المستدامة على المستوى المحلي وحماية

الحفاظ على علاقة وثيقة بينها. فالتركيز على هذه الأهداف الثلاثة من منظور شامل سيؤدي إلى توطيد السلام والأمن في منطقة يتسبب الظلم في نشوب الصراعات فيها. ويجب أن يسود التفاهم والتضامن في المجتمع الدولي ليتسنى تعزيز التقدم الذي أحرز حتى الآن في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، هناك حدثان يدللان بوضوح على الإرادة السياسية المتوفرة لدى بلدان المنطقة لتحقيق هذه الأهداف، وهما التوقيع على التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، والموافقة على المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى.

ونعرب عن ارتياحنا للبرامج والمشاريع التي وضعت في إطار الآليات الدولية التالية: الحوار بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثلاثة، والمؤسسات المالية الدولية وهيئات الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والمبادرات الثنائية، والمبادرات التي يجري تعزيزها في إطار مجموعات الأصدقاء. وفي هذا الصدد، أود أن أتفق الضوء على الأصدقاء. وباختصار، تشير تحديات جديدة أمام بلدان المنطقة، على الرغم من النمو الاقتصادي المعتمل الذي أسفرت عنه هذه المشاريع.

وفي هذا السياق، ستواصل فنزويلا دعم المساعي الرامية إلى إرساء السلام العادل والدائم في جميع أنحاء المنطقة. وتحقيقاً لهذا الغرض، ستشجع الأنشطة التي ترمي إلى المحافظة على الثقة وحسن النية فيما بين جميع الأطراف بغية المضي في عملية السلام الإقليمي، وسنواصل برامج التعاون الاقتصادي والمالي التي استحدثتها فنزويلا في المنطقة بهدف كفالة نموها الاقتصادي، وتحقيق العدالة، وتوطيد الديمقراطية الكاملة والتضامن. ولفنزويلا دورها البارز والنشط في تطوير برامج التضامن الاقتصادي السياسي، ليس في أمريكا الوسطى فحسب، بل في مناطق أخرى كذلك.

**السيد نيكوليس (كولومبيا)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يتكلم وفد بلدي بارتياح عظيم بشأن هذا البند في لحظة تاريخية في السعي إلى السلام وتوطيده في أمريكا الوسطى. فإن قيام المرتقب لتنفيذ

تقرر أن تسترشد بها عملية السلام الشامل في المنطقة.

والامتثال للالتزامات الواردة في هذا الاتفاق أسمى بصورة رئيسية في خلق مناخ مؤات لإدخال التغييرات الضرورية إلى مجتمعات هذه البلدان لوضع حقبة الصراعسلح وراءنا، وإفساح الطريق لأشكال جديدة من التعاون والتفاهم بين مختلف قطاعات الحياة المدنية، على أساس التسامح ومبدأ التعددية.

إتنا نؤكد أهمية بذل مساع لتوطيد أهداف السلام والديمقراطية والمصالحة والعدل المحددة في الاتفاقيات التي توصلت إليها بلدان المنطقة. وهذه العملية لم تكتمل بعد، ولكن ينبغي لنا أن نرحب مع التقدير بالتقدم المشجع الذي أحرز حتى الآن. ويتquin على حكومات أمريكا الوسطى والمجتمع الدولي معاً وضع سياسات حاسمة للتعامل بحزم مع آثار عقود من العنف. ويتquin عليهم أيضاً مواجهة المشاكل الناجمة عن مشاريع إعادة الهيكلة الاقتصادية التي ترتب عليها اختلالات شديدة، تزعزع بدورها إلى أن تشير تحديات جديدة أمام بلدان المنطقة، على الرغم من النمو الاقتصادي المعتمل الذي أسفرت عنه هذه المشاريع.

وقد شهدنا توطيد العناصر الأساسية للنظم الديمقراطية. وبمساعدة المنظمات الدولية، فإنه يمكن إحداث التغييرات اللازمة لتعزيز العملية الانتخابية ومؤسسات حقوق الإنسان والهيئات المدنية الأخرى. والتحدي الملحق الآن هو مواجهة المصاعب الناجمة عن البطالة والتدور الاجتماعي والفقر، وذلك ما سلم به رؤساء دول بلدان أمريكا الوسطى في شتى المناسبات. وبالمثل، يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الوارد في الوثيقة A/51/338، المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على حقيقة أنه:

"لم يتحقق سوى تطور ضئيل في مجال الحد من انتشار الفقر أو في مجال إيجاد فرص العمل." (A/51/338، الفقرة ١١)

وبناءً عليه، سيكون من الضروري العمل، في وقت واحد، على تشجيع الحرية والديمقراطية والتنمية، مع

أعمال طموح للتغيير، وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشأن نقل ملكية الأراضي، وإقامة المستوطنات البشرية، ودعم الشرطة المدنية الوطنية، وتحديث النظمتين القضائي والانتخابي، والتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

ولا ينكر أحد أن هذه مقاصد معقدة تتطلب دعم مجتمع السلفادور بأسره، وبخاصة حكومة الرئيس كالديرون صول، الذي دلل مكررا على التزامه الذي لا يحيد بتوجيهه بلده لكي يصبح مجتمعا ديمقراطيا مسالما. وبالمثل، فإنه يجب الاعتراف ب بصيرة وإخلاص جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني طوال عملية المصالحة.

ونحن على ثقة تامة من أن الحكومة ستتحفظ بالرغبة التي أعربت عنها في إيجاد حلول بصدق الالتزامات إلى أن يتم التمكن من تنفيذها كاملا. ونود أيضا أن نسلط الأضواء على جهود مكتب الأمم المتحدة للتحقق الذي اضطلع بأنشطة جادة وسليمة على الرغم من الحد من هيكله الأساسي وقلة عدد موظفيه نتيجة للتخفيض التدريجي في وجود الأمم المتحدة، وعلى جهود السيد ألفارو دي سوتو، الأمين العام المساعد، الذي أتاح للمنظمة، بزياراته المنتظمة، أن تحافظ على وجود رفيع المستوى للتحقق من سير عملية السلفادور حتى نهايتها.

وأتفاقات السلام التي تستعد حكومة غواتيمala لتوقيعها مع الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لن تنهي مواجهة من أطول المواجهات وأكثرها ألمًا فحسب، بل أنها ستظهر في ختام الفصل الأخير من آخر الصراعات الدائرة في أمريكا الوسطى، أن استخدام العنف بوصفه سلاحا سياسيا أصبح الآن، وبأكثر من أي وقت مضى، سلاحا عفا عليه الزمن. وسيكون السلام بين أبناء غواتيمala نتاج عملية طويلة شاقة لم تخل من التقلبات المشجعة والمثبطة إلا أنها تميزت دائماً بأنها تأتي تعبيرا عن مشاعر مجتمع غواتيمala وموقفه الثابت الذي يتلخص في أن العقبات التي تعوق تنميته الاقتصادية والاجتماعية لن يزيلاها إلا إقرار السلام. ويشهد على ذلك التقدم الذي تم إحرازه رغم الصعوبات الخطيرة التي شهدتها الأسابيع الماضية.

اتفاقيات السلام في السلفادور، وقرب توقيع اتفاقيات السلام في غواتيمala يجعلان عام ١٩٩٦ عاماً مشهوداً بالنسبة لسكان أمريكا الوسطى ونصف الكره برمته.

وقد تم إحراز تقدم رائع في النضال من أجل التخلص من ماض حافل بالعنف. وهذا دليل على أن السلام هدف يمكن تحقيقه حتى في الحالات التي تحفل بالمواجهة، وأنه إذا ما توفرت النية الصادقة لتحقيق ذلك الهدف، فإن الحوار والمناوشة يشكلان أفضل وسيلة، بل الوسيلة الوحيدة، لتحقيقه.

وكولومبيا، بصفتها دولة عضوا في مجموعة أصدقاء عمليتي إقرار السلام في السلفادور وغواتيمala، كان مما يشرفها أن تراقب عن كثب الجهود الهائلة التي تبذلها هذان البلدان سعيا وراء التعايش السلمي، إلى جانب التعاون المتسم بالفعالية والشفافية الذي أقيم مع الأمم المتحدة طوال هذه العملية. ولهذا فإن التوقيع على اتفاقيات السلام في مدينة غواتيمala في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ سيكون مصدر فخر وأمل ليس لبلدان أمريكا الوسطى فحسب، بل أيضاً للمجتمع الدولي ككل، الذي ساند النتائج الإيجابية للعملية من خلال الأمم المتحدة. فعملية إقرار السلام في غواتيمala تبرز بصفتها بحاجة آخر المهمة المنظمة في دعم الجهود التي تبذلها دولها الأعضاء في سبيل إقرار السلام.

كما أن هذه العملية مثل آخر يشير إلى أن العنصر الأساسي للنجاح في أنشطة الأمم المتحدة يمكن في قدرة المنظمة على تركيز جهودها على المهام التي تحددها دولها الأعضاء برضاهما الحر، إذ أن من المفهوم أنه لا يمكن إقرار السلام الآمن والدائم إلا بإرادة أطراف الصراع.

ونرحب في السلفادور بأنه على الرغم من الصعوبات والنكبات الملزمة لأية عملية بهذه الصخامة، يستمر تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقيات السلام لدرجة أنه قد تم فعلًا تنفيذ أغ黠يتها. وتجد السلفادور نفسها الآن في طريقها لأن تصبح مجتمعاً متفتحاً وقادماً على المشاركة العامة ومكملاً للتنمية بفضل عوامل منها، جهودها الهائلة في سبيل تنفيذ جدول

فالمنطقة تقوم حالياً بتنفيذ برنامج عريض للإصلاحات في المجالات السياسية والاجتماعية وال المؤسسية. وفي الوقت ذاته نشهد أيضاً عملية شفطة لإعادة إرساء الديمقراطية، فالانتخابات التي جرت في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا إنما تؤكد هذه الحقيقة. ونحن نرحب بكل سرور بالبيان المشترك الصادر، في آب/أغسطس الماضي، عن حكومة غواتيمالا والاتحاد الشوري الوطني الغواتيمالي، والذي وضع نهاية لسلسلة الأحداث الأليمية التي شهدتها تاريخشعوب أمريكا الوسطى، وذلك بإرائه دعائمه السلام الدائم في غواتيمالا.

إن أمريكا الوسطى تقترب اليوم شيئاً فشيئاً من الأمم الأخرى في أمريكا اللاتينية التي أخذت طريقها نحو التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات. وهو ما يعد تتويجاً لجهود شعوب أمريكا الوسطى وحكوماتها المنتخبة.

وهكذا وضع الأساس؛ ولكن علينا الآن أن نبني كل شيء دمرته الصراعات والطبيعة. وهناك مشاكل لا تزال قائمة. وحكومات المنطقة تواصل التدليل على التزامها بالسلام والديمقراطية والمصالحة والعدالة الاجتماعية. وقد تابع المجتمع الدولي عن كثب كل مراحل الفترة المؤلمة التي سادها العنف والأزمات، وعليه الآن أن يواصل تقديم دعمه الكامل في أوقات السلام، بغية تأمين الانجازات التي تحققت حتى الآن.

في السنوات الأخيرة، تابع المجتمع الدولي الحالة في أمريكا الوسطى باهتمام شديد. وكان حضوره ملحوظاً في كل المراحل الطويلة لعملية تهدئة الأحوال في المنطقة. وفي مرحلة التعمير الحالية التي تشير فيها تحديات التنمية تهديداً حقيقياً أمام توطيد ونجاح جهود أمريكا الوسطى، يصبح الوجود الملحوظ للمجتمع الدولي أكثر أهمية.

وترى البرازيل أن أهداف التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى وأهداف التعاون في إطار منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى هي أهداف يكمل بعضها بعضاً، وأنها ترسم مبادئ توجيهية شاملة لاستراتيجية للتنمية السياسية

ونعتقد أنه تم بذل جهد كبير في اختيار المواقف الأساسية لعملية المفاوضات هذه، وأن جوانبها التطبيقية تتسم بالواقعية، كما أنها تحظى بالشرعية الازمة للإسهام في إقامة غواتيمالا الجديدة. ونود أن نعرب عن امتناننا للرئيس ألفارو أرزو، وتقديرنا له للطريقة الوطنية والحاصلة التي دفع بها مفاوضات السلام إلى الأمام. كما نشيد بالاتحاد الشوري الوطني الغواتيمالي ل بصيرته موقفه الشجاع والمفتتح. ونهنى فريق الأمم المتحدة للوساطة على جهوده الذكية والدؤوبة. وعملية غواتيمالا، مثلها مثل جميع عمليات المصالحة، لن تكون عملية تسير بطريقة آلية، بل ستتطلب تعاؤن المجتمع الدولي، وفقاً لاتفاقات السلام، تعاؤنا يبدأ بوزع قوة مراقبة عسكرية كافية للتحقق من وقف إطلاق النار وتسرير القوات، وبالمثل، يجب مد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، لكي تتمكن من تقديم تعاؤنها في مجال التحقق من حقوق الإنسان بنفس الطريقة الفعالة التي قدمته بها في الماضي. ويساهم بلدي بالمواطنين المدنيين في هذه البعثة منذ بدء نشاطها، وسيواصل ذلك قطعاً.

وأخيراً، أود أن أعرب عن اغتناب كولومبيا لاشتراكها في عملية أمريكا الوسطى المثلية في البحث عن السلام والوثقى والتنمية، وذلك عن طريق الروابط الجغرافية والثقافية التي توحدنا مع هذه المنطقة، والعلاقات الاقتصادية والدولية الوثيقة، التي تحتفظ بها مع كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى، وأشتركتنا في مجموعة الأصدقاء. وأود أن أعرض أيضاً تعاؤن بلدي في عمل هذه المنطقة المقبل.

**السيد بايانا - سواريس (البرازيل)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هذه هي المرة الأولى، على امتداد الأعوام الـ ٣ التي عكفت فيها هذه المنظمة على معالجة الحالة في أمريكا الوسطى، التي يمكن أن تقول فيها إن المنطقة تعيش في ظل السلام. والأهم من ذلك أنها المرة الأولى، في ٣٠ عاماً، التي نرى فيها أمريكا الوسطى لا منطقة سلام فحسب بل أيضاً منطقة تتحرك بخطى ثابتة نحو الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أعلن الآن رسمياً أن الصراع المسلح الداخلي في غواتيمالا، الذي بدأ قبل ٣٦ عاماً، سينتهي بالتوقيع على اتفاق نهائي للسلام في مدينة غواتيمالا يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. والترويج ترحب بحرارة بهذا الإعلان. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ منذ إرساء مناخ جديد من الثقة المتبادلة بين الأطراف المتفاوضة في أعقاب الانتخابات التي أجريت قبل عام. وفي نفس الوقت، رأى الشعب الغواتيمالي بنفسه أن السلام إمكانية حقيقية. ونود، في هذا الصدد، أن نشيد بقيادة الرئيس الفارو أرزو الذي نجح في إعطاء عملية السلام دفعة جديدة من خلال عدد من المبادرات الشجاعية لبناء الثقة، وهي مبادرات لم يكن من المتصور أن نسمع عن مثلها قبل الانتخابات.

لقد شجع المجتمع الدولي بنشاط عملية السلام في غواتيمالا، وعززها ورصدها. والتقدم الملحوظ الذي أحرز في مراحل التفاوض على اتفاques السلام الجزئية والتوقيع عليها لم يكن ممكناً إلا بعد تكليف الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذه العملية ك وسيط في عام ١٩٩٤. وقد جاءت جهود مجموعة أصدقاء عملية السلام الغواتيمالية داعمة لجهود وسيط الأمم المتحدة، جان أرنو، الذي يستحق إعجاب الجمعية على تفانيه وجلده البالغين.

إن حادثة الاختطاف الأخيرة يبدو أنها أثارت الشك حول عملية السلام، لكن الحكومة وأيضاً الاتحاد الشوري الوطني الغواتيمالي اختارا السلام بوضوح، ونحن يسرنا أن نلاحظ أنه سيم التوقيع على اتفاques جزئية بشأن مسائل معلقة مثل وقف إطلاق النار، والإصلاح الدستوري وإعادة إدماج المشاركين في حرب العصابات التابعين للاتحاد الشوري في الحياة السياسية لغواتيمالا، وذلك في أوسلو، واستكماله ومدريده خلال النصف الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن نحيط الطرفين على أن يقوما بكل ما في استطاعتهما للالتزام بهذا البرنامج.

إن إنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا يمثلان دعامة هامة جداً وفورية في بناء غواتيمالا

والاجتماعية لأمريكا الوسطى. وفي هذا السياق يكتسي عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أهمية بالغة، وينبغي أن يحظى بتأييدنا التام.

لقد تابعت البرازيل باهتمام العمليات السياسية في أمريكا الوسطى منذ إبرام اتفاق سابوا والتوقيع على تعهدات اتفاق اسكيبولاس الثاني في ١٩٨٧. وفضلاً عن ذلك، شاركنا في الجهود التي اضطلعت بها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في المنطقة. وكنا متواجدين في مختلف مراحل بعثات تلك المنظمة والأمم المتحدة في السلفادور وغواتيمالا، وسنواصل تقديم دعمنا لدول أمريكا الوسطى الشقيقة.

ونعتقد أن بلدان أمريكا الوسطى لم تشهد في السنوات الأخيرة قط مثل ما تنعم به الآن من ظروف مؤاتية لتنمية إمكاناتها: فقد استتب السلام، وأصبحت الحكومات تعبر عن إرادة الشعب. كما أصبح المجتمع المدني منظماً وواعياً بمشاكل التنمية والعدالة الاجتماعية. ولا يزال دعمنا ثابتاً، وسنواصل تقديمه مع اطراد التقدم في كل أنحاء المنطقة. وكل تلك الأسباب يسعدنا كثيراً أن تكون ضمن مقدمي مشروع القرار A/51/L.18، المعروض الآن على الجمعية العامة.

**السيد بيورن ليان (الترويج)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدنا أن نلاحظ أن التحول الديمقراطي وتطبيع الأحوال في الحياة السياسية في أمريكا الوسطى ازداداً تعززاً على مدار السنة الماضية. وفي المجال الاقتصادي، أصبحت جهود تحرير التجارة وإعادة الهيكلة هي النقطة السائدة في الحياة هناك، رغم استمرار وجود مشاكل عديدة تتعلق بالبطالة وتوزيع مغانم الإصلاح. وصحب أن أبناء أمريكا الوسطى يستحقون التهنئة على إنجازاتهم، ولكن يلزم، في الوقت ذاته، أن يكون لديهم التزام صادق بمواصلة السير على درب التحول الديمقراطي والمصالحة والتنمية. ولا يزال دعم المجتمع الدولي وتضامنه لازم، ولكنها ستعتمدان إلى حد بعيد على إرادة وقدرة حكومات أمريكا الوسطى على الاستجابة لاحتياجات وتطلعات شعوبها.

حكومة السلفادور التدابير الضرورية لضمان تنفيذ اتفاقات السلام نصاً وروحاً.

إن الاستقطاب السياسي المتزايد، ومستوى الفقر، والتناحر الاجتماعي والحالة الأمنية العامة في السلفادور أمر لا تزال تشير فلقاً بالغاً. وينبغي أن تتخذ الآن خطوات يوثق بها لدفع التحول السياسي والاجتماعي إلى الأمام على جدول الأعمال الوطني. فمشكلة الجريمة والعنف تؤكد الحاجة إلى توفير وسائل قضائية كافية. ونحن نعتقد أن إنشاء قوة شرطة مستقلة تكون منظمة تنظيمياً جيداً وتحترم حقوق الإنسان مسألة أساسية لزيادة توطيد عملية السلام في السلفادور. ولذلك نؤكد بقوة الحاجة إلى قيام سلطات السلفادور بتأمين الظروف الأمثل لقوة الشرطة المدنية الوطنية الجديدة لكي تصبح أداة إيجابية في عملية إحلال السلام والمصالحة.

إن القلق الذي يشعر به كثيرون فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام خليق بأن يحملنا على النظر في مسألة توفير وجود دولي بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور في نهاية هذا العام. وتعتقد النرويج أن انسحاب المجتمع الدولي من السلفادور الآن سيكون أمراً سابقاً للأوان تماماً وأن توفير وجود دولي أمر سيظل مطلوباً لرصد العملية الجارية.

وفي المستقبل المنظور ستحتاج السلفادور أيضاً إلى مساعدة إقليمية دولية، وينبغي أن يسهم المجتمع الدولي فيها. على أنه، من المهم أن تلتزم حكومة السلفادور التزاماً تاماً بتنفيذ اتفاقات السلام وأن تخصص من جانبها الموارد الكافية لذلك.

إن الانتخابات الحرة الديمقراطية التي عُقدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر في نيكاراغوا كانت أحداً هاماً فعلاً. وبالتالي انتهت الفترة الانتقالية الأولى بعد الحرب الأهلية. والإقبال الشديد على الاشتراك في عملية الانتخابات كان علامة مشجعة ستزيد من تعزيز الديمقراطية النيكاراغوية. ويصدق هذا أيضاً على عدم حدوث عنف بمناسبة الانتخابات. ولقد لاحظنا أن المراقبين الدوليين، مثل منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، لم يجدوا دليلاً على التزوير، وإن

جديدة. وقد أثار وجود البعثة أملاً متجدداً لدى السكان المدنيين بأن السلام، والعدل، وإعادة البناء والمصالحة أمر قد تصبح حقائق واقعة في غواتيمala. ويجب الإبقاء على أنشطة الرصد الدولية، كما ينبغي للسلطات الغواتيمالية أن تطبق بنشاط وجذب توصيات حقوق الإنسان التي تقرّرها البعثة. فواجب المجتمع الدولي الواضح هو أن يوفر الأساس المالي الضروري لأنشطة التحقق وللأعمال المتصلة بحقوق الإنسان التي تقوم بها البعثة.

إن السلام في غواتيمala يعني أكثر من تسوية لصراع داخلي مسلح. وبالتوقيع على اتفاق للسلام، ينبغي أن تبدأ مرحلة جديدة من إعادة البناء والمصالحة. والشهور الأولى من تلك المرحلة ستكون هامة وحيوية، والدعم الدولي سيكون، بجانب التدابير التي تتخذها السلطات الغواتيمالية، أمراً لا غنى عنه. وسيكون من المهم بشكل خاص ضمان عملية إعادة إدماج قادة ومقاتلي حرب العصابات السابقين. وقد اتخذت النرويج مبادرة إنشاء صندوق للسلام تأمل أن يتولى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غواتيمala إدارته، وقد رصدنا له بالفعل مبلغ ثلاثة ملايين من الدولارات. والتضامن المستمر من جانب المجتمع الدولي يمكن أن يكون هاماً في ضمان بداية طيبة لغواتيمala الجديدة ويمكن بالتالي أن يكون استثماراً سياسياً سليماً شريطة قيام الحكومة الغواتيمالية نفسها بكل شيء ممكن لتعزيز المصالحة والتنمية.

إن التوقيع على اتفاق تشابلتيبيك بشأن السلفادور في عام ١٩٩٢، بدأ عملية مثمرة لبناء السلام أسهمت الأمم المتحدة فيها إسهاماً كبيراً. وكوسيلة لدعم هذه العملية، دعمت النرويج بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور، وبعثة الأمم المتحدة في السلفادور ومكتب الأمم المتحدة للتحقق، كما شاركت في تدريب قوة الشرطة المدنية الوطنية الجديدة.

ومع ذلك، أحzae هامة من اتفاق تشابلتيبيك لا تزال غير منفذة ت التنفيذاً كاملاً. ويلاحظ أن هذا هو الحال بالنسبة لمسائل هامة مثل الإصلاحات القضائية والانتخابية وتوزيع الأرض. والنرويج تأمل أن تتخذ

نحن نتشاطر النساء الموجه إلى جميع الأطراف المعنية لإيجاد حل تفاوضي للصراع في غواتيمala بغية إرساء الأساس لسلام دائم في ذلك البلد.

لقد شهدت أمريكا الوسطى، لعقود، صراعات وحوداث عنف متكررة، وابتليت بالحرب الأهلية والمواجهة مما خلف آثاراً معروفة من الظلم الاجتماعي والضعف المؤسسي والخلل الاقتصادي. وساعت الحالة بشكل خطير حتى أنه قبيل نهاية الثمانينيات بلغ عدد المشردين واللاجئين، ما يقرب من مليونين، أي ما لا يقل عن ١٠ في المائة من مجموع سكان أمريكا الوسطى.

إن توقيع رؤساء السلفادور وغواتيمala وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس على الاتفاق المعروف باسم اتفاق اسكبيولاس الثاني في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ مهد الطريق للإسهام المباشر في عملية السلام، وبالتالي الشروع في عملية إرساء الديمقراطية والحوار في تلك البلدان.

ومن حسن الطالع أن منطقة أمريكا الوسطى لم تكن استثناءً من الاتجاهات العالمية التي بزغت بعد انتهاء الحرب الباردة أو من الاتجاهات التي ترمي إلى بناء مجتمعات يسودها السلام والحرية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعززة والمستدامة على نحو يشجع عمليات التكامل.

والجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف المتراقبة ساعدت في تعزيز الرفاه والاستقرار في المنطقة وفي إقرار مفهوم التمثيل الديمقراطي الذي عبر عنه ميثاق منظمة الدول الأمريكية حيث يذكر أن أحد الأهداف الرئيسية لمنظمة الدول الأمريكية هو النهوض بالتمثيل الديمقراطي وتعزيزه مع إيلاء الاحترام الواجب لمبدأ عدم التدخل بغية تحقيق المبادئ التي تقوم عليها المنظمة، وتنفيذ الاتفاques الإقليمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ويدرك المجتمع الدولي أن منطقة أمريكا الوسطى تحاول أن تتخلص إلى الأبد من عملية الصراع الداخلي المؤلمة، وتسعى إلى مرحلة جديدة من إعادة البناء المؤسسي والاقتصادي. وإذا أريد لهذه العملية أن

ظل واضحاً وجود بعض النتائج في الجوانب الفنية والعملية للاقتراع. إلا أنه من المهم سياسياً أنه رغم بعض المخالفات للأصول فإن الانطباع العام هو أن هذه الانتخابات ستسمم إيجابياً في عملية المصالحة الوطنية الجارية.

ومما يشير القلق البالغ أن نيكاراغوا من بين أكثر البلدان مدمونة في العالم، مع أن نيكاراغوا عملت مؤخراً على خفض الديون بشكل كبير، فإن الحالة تظل حالة لا طلاق. ونحن نرى أن الدعم المستمر من المجتمع الدولي مطلوب حتى تتمكن نيكاراغوا من مواصلة تنميتها.

إن نيكاراغوا هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي وضع له النرويج برنامجاً قطرياً، وهي وبالتالي أهم متلقٍ للمساعدة الإنمائية النرويجية في تلك القارة. ونحن مستعدون للبقاء على تقديم المساعدة إلى نيكاراغوا، ولكننا نود أن نؤكد أن المساعدة الدولية لا يمكن إلا أن تكون مكملة للجهود الوطنية لضمان التقدم الإيجابي المستمر في ذلك البلد. ولا نزال مقتنين بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تكون ممكنة إلا عندما تكون الحالة السياسية مستقرة. وتحقيق ذلك الاستقرار مسؤولية مشتركة لجميع الأطراف السياسية والمؤسسات ذات الصلة في نيكاراغوا.

**السيد كاستيللي (الأرجنتين)**: يسر وفد بلدي أن يتكلم بشأن البدء من جدول الأعمال المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية".

لقد درسنا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/338 ونشاطه رأيه الإيجابي بأن المنطقة أصبحت - للمرة الأولى في ثلاثة عقود - خالية من الصراع المسلح، الأمر الذي أدى إلى إجراء إصلاحات دستورية من شأنها أن تمكن من إجراء إصلاح اجتماعي واقتصادي جديد يؤدي إلى تنمية مستدامة بمساعدة من المجتمع الدولي.

وثيقاً مع شعبنا. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

**السيد البين (المكسيك)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية):  
تحتل منطقة أمريكا الوسطى مركزاً مرموقاً في اهتمامات المكسيك على المستوى الدولي. وترجعها ببلدان أمريكا الوسطى روابط تاريخية وثقافية نسبياً جاهدين إلى تعزيزها. إن الحوار السياسي في تحسن مستمر، ونحن نأمل أن تتتعزز علاقتنا الاقتصادية من أجل منفتحتنا المشتركة. ولهذا فإننا نولي اهتماماً خاصاً للتطورات في المنطقة. إن توطيد المؤسسات الإقليمية للمنطقة وإثراء الحياة الديمقراطية في أرجائها هما ركيزان لأهداف السلام والحرية والديمقراطية والتقدم التي نسعى جميعاً إلى تشجيعها.

وتعتبر عملية تعزيز السلام في غواتيمالا من أبرز التطورات التي حدثت منذ أن نظرت الجمعية العامة في هذا البند في العام الماضي. فقد وقعت حكومة غواتيمالا والاتحاد الشوري الوطني لغواتيمالا الاتفاقية الخاصة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والوضع الزراعي في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ في مدينة مكسيكو، وعلى الاتفاقية الخاصة بتعزيز السلطة المدنية، ودور القوات المسلحة في المجتمع الديمقراطي في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. والتوقيع على هاتين الاتفاقيتين يبين التقدم الكبير الذي أحرز على طريق السلام.

وهذه الجهود التي تستند إلى قاعدة عريضة حصلت على ما نرجو أن يكون دفعة حاسمة إلى الأمم عندما وافقت حكومة غواتيمالا والاتحاد الشوري الوطني لغواتيمالا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على الذهاب إلى ستكمولم في الأسبوعين الأولين من كانون الأول/ديسمبر لتوقيع اتفاق بشأن الإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي، وإلى مدرید لتوقيع اتفاق بشأن أسس إعادة إدماج الاتحاد الشوري الوطني لغواتيمالا في الحياة السياسية. وقد أمكن أيضاً التوصل إلى اتفاق بشأن الجوانب المضمنة لاتفاق وقف إطلاق النار النهائي، وستتوج العملية بالتوقيع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في غواتيمالا على اتفاق سلام ثابت و دائم.

تتوسط وجوب إعطاء أكبر الأهمية لإرادة شعوب هذه المنطقة وقادتها المغرب عنها أعراباً صريحاً، بيد أنه لا بد من دعمها أيضاً بالتضامن التعاوني من جانب البلدان الأخرى التي يصح أن توجه مساعدتها عن طريق دعم مالي، متعدد الأطراف وثنائي، يكون قادرًا على توليد الاستثمارات ومن ثم تحقيق النمو.

وفي سياق المساعدة، من المهم بشكل خاص أن تقدم المعونة الدولية الازمة لعمليات تعزيز الديمقراطية وبذلك توفر المساعدة الاقتصادية والتقنية الازمة لمعالجة أعقاب الصراعات وأثارها المؤلمة.

ويلتزم بلدي التزاماً واضحاً بهذه الفلسفة. وقد أكد هذا الالتزام على نحو ملموس في عملية السلام وفي مبادرات مثل توقيع اتفاقيات التعاون التقني في مجالات الموارد البشرية، والزراعة، والحراجة، وصيد الأسماك، والطاقة، مثل إعادة التفاوض بشأن الدينون الخارجيين، وخاصة بشأن الدين الوطني.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة على الأخص إلى الصندوق الأرجنتيني للتعاون الأفقي، وهو آلية أنشأتها وزارة الخارجية في الأرجنتين ويتم تمويلها من مواردنا الخاصة وهدفها هو توفير التعاون التقني في المجالات التي لها الأولوية لدى البلدان المستفيدة. وقد نفذ هذا البرنامج بنجاح على وجه السرعة، وأظهر بوضوح الإرادة السياسية لحكومة الأرجنتين في تعزيز علاقاتها مع بلدان المنطقة وفي التعاون معها لتحقيق التنمية الاقتصادية والمؤسسية.

أود أيضاً أن أشير إلى مشاركتنا في عمليات حفظ السلام في المنطقة، في المجالين العسكري والمدني، مثل فريق مراقب الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وبعثة مراقب الأمم المتحدة في السلفادور، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في اتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. كما قمنا بإسهامات معينة في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الانتخابية.

بهذه الروح نكرر الإعراب عن التزامنا تجاه منطقة أمريكا الوسطى التي ترتبط شعوبها ارتباطاً

له أعظم الأهمية. وستواصل المكسيك تعاونها الثنائي مع نيكاراغوا والمشاركة في فريق الدعم.

وهناك روح جديدة في أمريكا الوسطى. وهي تمثل ليس في مجرد غياب الحروب، وإنما في إرادة الشعوب والحكومات لبناء مستقبل يسوده الرفاه. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا مبادرات هامة تصدر على أعلى المستويات في أمريكا الوسطى. وهي تشمل التحالف من أجل التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى، والقمة البيئية لأمريكا الوسطى من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي للسلام والتنمية في أمريكا الوسطى، ومعاهدة الإدماج الاجتماعي، ونموذج أمريكا الوسطى للأمن الديمقراطي وبرنامجهما للعمل الإقليمي من أجل تنمية السياحة في أمريكا الوسطى.

ونحن مقتنعون بأن التقدم في المجالين السياسي والمؤسسي في أمريكا الوسطى لا يمكن توطيد إلا إذا صاحبه تقدم مماثل في مجال التنمية الاقتصادية، وصاحبته عملية إعادة تشكيل للنسيج الاجتماعي في تلك البلدان.

وترتبط المكسيك وأمريكا الوسطى بتقليد طويل العهد للتعاون، تم تعزيزه في السنوات الأخيرة. وقد عملنا معا في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والعلمية والتقنية والتعليمية والثقافية. وقمنا بذلك انطلاقا من وعينا بضرورة إصلاح وتعمير مجتمعاتنا التي ابتليت بالحروب. وأدى إنشاء اللجنة المكسيكية للتعاون مع أمريكا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وتنفيذ البرنامج المكسيكي للتعاون مع أمريكا الوسطى إلى زيادة التعاون بشكل كبير بين المكسيك وبلدان المنطقة في السنوات الأخيرة. ويمثل ذلك جهودا شاملة من جانب الحكومة المكسيكية لمعالجة الواقع الجديد في تلك المنطقة.

إن عائد السلام أكبر من عائد الحرب، وينبغي أن يكون كذلك والخطوات الأساسية التي اتخذتها بلدان المنطقة لضمان السلام والجهود التي بذلتها لإعادة بناء اقتصاداتها وبلغت مستويات أعلى من الرفاه لشعوبها ينبغي أن تحظى بتأييد المجتمع الدولي. وتحتاج المنطقة إلى موارد مالية ودعم تقني لإعادة بناء

وكانت الإرادة السياسية لكلا الطرفين عنصرا حاسما في تحقيق هذه الأهداف. ونود أن نهنئ بحرارة كلا الطرفين على إصرارهما وتفانيهما. ونشق في أن روح التعاون هذه ستدفعهما إلى اختتم مفاوضاتهما بنجاح، وبالتالي سيتأكد السلام الذي يحلم به المجتمع الغواتيمالي منذ زمن بعيد. نود أيضا أن نسجل ارتياحنا للعمل الذي قام به وسيط الأمم المتحدة في محادثات السلام.

إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، في نيسان/أبريل يؤكد الدعم السياسي الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلام في غواتيمالا. ونحن نتفق في الرأي مع ما ذكره الأمين العام في تقريره من أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة يجب أن يكونا على استعداد لدعم غواتيمالا بعد توقيع اتفاق سلام نهائي. ونعتقد أن الدعم السياسي، استجابة لطلب ورغبة الشعب الغواتيمالي، سيكون إسهاما سياسيا ضروريا لتعزيز السلام في هذا البلد من بلاد أمريكا الوسطى، الذي خاض الصراع لمدة ٣٦ عاما.

لقد اتخذت السلفادور خطوات هامة صوب ضمان السلام الذي سعت سنين طويلة لتحقيقه. وتقدم السلفادور الآن الدليل على أن الحوار والتفاوض مناسبان تماما لجسم الخلافات، وتبين قيمة الإرادة السياسية في التمكين من الانتقال من اضطرابات الحرب إلى المجتمع الديمقراطي السلمي. وبعد هذا أيضا واحدا من أنجح الأمثلة على إسهام الأمم المتحدة في حسم النزاعات. والدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة للتحقق له أهمية قصوى الآن حيث تجتاز اتفاques السلام مرحلتها النهائية. وستواصل المكسيك دعم جهود الشعب السلفادوري لتعزيز السلام كما أنها تشجع على اعتماد التدابير اللازمة لضمان الانتهاء من هذه العملية في أسرع وقت ممكن وعلى أنسنة نحو ممكن.

ونحن ندرك أيضا الجهود التي يبذلها المجتمع النيكاراغوي للمحافظة على السلام، وإصلاح الدمار الذي سببه الحرب والکوارث الطبيعية، ونرى أن الدعم الدولي لتعزيز التقدم على المدى الطويل سيظل أمرا

المبادرات التي اتخذت حتى الآن لإعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية.

لقد عاشت أمتنا ١٧ عاماً بدون حرية أو ديمقراطية أو كرامة أو عدالة أو إنصاف. ونحن نعرف ما يعنيه هذا، ونعرف مدى المعاناة التي تجدها. وقد تعلمنا أن على المرأة أن يكسر بشكل حاسم الحلقة المفرغة التي تتسم بالتناوب المستمر بين الحكم الاستبدادي والحكم الديمقراطي وأن هناك شرعية واحدة فقط: وهي الشرعية التي تحترم حقوق الإنسان وتقرر الأمور وفقاً لحكم الأغلبية في انتخابات نزيهة. وتعلمنا أيضاً أن الديمقراطية مستحبة عندما توجد مواجهات نهائية ولا توجد أهداف معينة، وهو أمر أشبه بانتظار قدوم جنة مستقبلية لا تأتي أبداً.

وفي حفل افتتاح القمة الأيبيرية - الأمريكية السادسة لرؤساء الدول والحكومات يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قال رئيس جمهورية بلدي السيد إدواردو فراي روبيز - تاغلي ما يلي:

"لقد أحرزنا تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة. وحتى في أفق المناطق النائية، يطالب المواطنون بقضاء أفضل وأكثر نزاهة، ويطلبون ساسة أكثر جدية وأكثر تفانياً للخدمة العامة. والسلطة سائرة الآن، بخطى متباعدة، نحو اللامركزية في جميع أنحاء المنطقة. وتصرفات العمد والمحافظين وكبار المسؤولين أصبحت تحكمها بشكل متزايد إرادة المواطنين. إن اللامركزية طريق طويل يؤدي إلى الحكم الذاتي والإدارة القائمة على المشاركة ويطالب المواطنون الحكومات بالكفاءة والاستقامة والهمة. وهذا مطلب ديمقراطي يتتجاوز منطق مجرد الأداء الوظيفي الذي تأخذ به السلطة الاستبدادية. فالناس يدركون أن الدكتاتوريات ليست أكثر فعالية من الديمقراطيات في توفير السلع الأساسية والخدمات الضرورية."

"ولنعرف بإخلاص بأنه يتبع علينا أن نشرع في انتهاج طريق طويل لتعليم أطفالنا وأولادنا ممن في سن المراهقة ثقافة الحقوق

هيأكلها الاقتصادية والاجتماعية بغية ضمان قدرتها على إقامة مؤسساتها الوطنية وتوطيدها.

وإذا عدنا بأبصارنا قليلاً، إلى تشرين الأول/أكتوبر الماضي لا أكثر، شهدنا انعقاد الاجتماع الثاني لرؤساء دول أو حكومات أمريكا الوسطى والمكسيك - " توكتلا الثاني ". وفي ذلك الاجتماع، اعتمد ممثلونا خطة عمل وحددوا آلية للحوار والتنسيق للقيام بمشاريع ولموازنة التدابير التي تتخذ لصالح التنمية المستدامة لمنطقة.

وستواصل المكسيك الإسهام في الجهود التي تبذلها دول أمريكا الوسطى لبناء منطقة سلام وديمقراطية وتنمية. وسنفعل ذلك عن طيب خاطر وفي المجالات التي تحدد لها دول أمريكا الوسطى ذاتها.

**السيد فوينتيالبا (شيلي)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ينظر بلدي باهتمام كبير إلى إقامة سلام راسخ دائم في أمريكا الوسطى إلى جانب التوطيد المتزايد للنظام الديمقراطي في كل بلد من بلدان المنطقة. وفي هذا السياق، نحن نقدر حق التقدير للخطوات التي اتخذها قادة أمريكا الوسطى واتخذتها حكوماتها لتحقيق الأهداف التي رسمت في هذا المجال.

ونحن نرحب برحيباً حاراً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، نظراً لأنه يجعل بالإمكان توقيع إحلال سلام دائم في ذلك البلد.

كما نرحب بالإصلاحات الدستورية التي اعتمدتها الجمعية التشريعية للسلفادور.

ونحيي بحماس بلوغ العملية الانتخابية مؤخراً في نيكاراغوا خاتمة ناجحة، وتمكن نيكاراغوا من إجراء انتخابات رئاسية أخرى وإعادة تشكيل هيئتها التشريعية.

ونشدد على السماحة القيمة والحاصلة التي قدمتها حكومتا كوستاريكا وهندوراس إلى شتي

ونحن، كبلد صغير نام، نقدر تقديرًا عميقاً للحوار والتعاون الذين ينبغي زيادتهما وتكتيفهما. وتبعاً لذلك نسعى إلى تعزيز أواصر صداقتنا القوية والدائمة بأمريكا الوسطى. وفي نفس الاتجاه، نحاول أن نتعاون مع المنطقة في كفاحها ضد الفقر، وفي سبيل تحدث إدارة الدولة، وتعزيز البرلمانات، وزيادة التدفقات التجارية والاقتصادية.

وفي هذا الصدد، وبمناسبة مؤتمر القمة لأمريكا الوسطى، الذي انعقد بكوستاريكا في تموز/يوليه ١٩٩٦، أنشئت لجنة رفيعة المستوى للتفاوض على عقد اتفاق للتجارة الحرة بين بلدي وأمريكا الوسطى. وسوف تعالج تلك اللجنة أربعة مجالات عريضة هي: تحرير الاقتصاد من القيود، والاستثمار، والخدمة، التعاون. ودخلت شيلي أيضًا في اتفاقيات مع السلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهندوراس، لتعزيز الاستثمارات وحمايتها بالإضافة إلى الاتفاق الموجود بينها وكوستاريكا. ونحن نشدد على تلك المبادرات، لأنها مؤشرات واضحة على الاستقرار السياسي والديمقراطية لدى الذين سيكونون شركاءنا المقربين في مجال الأعمال.

إن زعماءنا، بما فيهم زعماء أمريكا الوسطى، قد التزموا التزاماً وطيداً في إعلان فيينا ديل مار بتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية وثقافتنا؛ وتحسين نوعية الحياة السياسية وما يرتبط بها من تصرفات وعادات؛ وتحديث الإدارة العامة، ومساندة اللامركزية؛ وتهيئة الظروف الالزامية لزيادة العدالة الاجتماعية وتعزيز الأسس الاجتماعية - الاقتصاديات التي تسمح بتحقيق ديمقراطية شاملة، وتمكننا من الاستفادة إلى أبعد حد من الفرص التي تتيحها العولمة. إن تعزيز وتوسيع الديمقراطية في أمريكا الوسطى أمر يقتضي جهداً جماعياً هائلاً.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يتضمن، في رأينا، العناصر الالزامية لتشكيل أمريكا اللاتينية منطقة للسلام والحرية والديمقراطية والتنمية. ولهذا السبب تنضم شيلي إلى النداء الموجه فيه إلى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمواصلة دعم جهود زعماء أمريكا الوسطى، في سبيل تحسين رفاه مواطنيهم. وشيلي، بوصفها

والواجبات الوطنية، وأن نعزز معايير الأخلاقيات والأحساس الديمقراطية بين البالغين. ويجب أن تقوم بهذه المهمة المدارس ووسائل الإعلام والأسرة بصفة خاصة. ولا يمكن لأحد أن يعوض بشيء عن تعليم أساسيات الديمقراطية وهي: حب الحقيقة واحترام الفرد لجيشه وللمجتمع وللطبيعة.

"وهناك مناقشة دائرة في كل أنحاء أمريكا الجنوبية حول إعادة البناء المؤسسي للديمقراطية. ويجري الآن إخضاع النظم السياسية، والدستور، والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والأحزاب السياسية لفحص متعمق من أجل تكييف كل ذلك مع المطالب الجديدة. إن هذه النهضة المؤسسية حقيقة وراسخة، وهي تكسر القالب التقليدي الذي سرنا عليه في الماضي، والذي يتأرجح بين الحماس التشريعي تارة والجمود والإبقاء على أوضاع عفا عليها الزمن تارة أخرى.

"وقد أخذ القادة والمواطنون في بلداناً يتفهمون بشكل متزايد أن الحكم السليم يقتضي توفر الشرعية والكفاءة. ولقد تقدمنا لأن بلداناً تألف الحكم الذي لا يقترب بالمسألة والذي يخضع للمواطنين لخدمة سلطة الدولة. وليس هناك أي حكم حقيقي بدون شرعية ديمقراطية أو بدون تحقيق التنمية".

إن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض فرضاً. كما أنها لا تظهر بوسيلة سحرية نتيجة للعقوبات القاسية التي يحاول البعض فرضها على أساس آرائهم أو مواقفهم هم التي تتجاهل الحقائق الصعبة التي يلزم أن تواجه حتى يمكن لنظام الحرية والكرامة هذا أن يزدهر ويتأصل ويشتغل عوده تدريجياً داخل مجتمعاتنا.

ليس لأي بلد حق إصدار أوامر، فضلاً عن استعمال التهديد والقسر، لإرغامنا على مشاطرته آراءه. إن الشعوب تقرر مصيرها بنفسها، وهذا هو بالضبط ما فعلته مجتمعات أمريكا الوسطى.

القادم أن تمد تعاونها إلى برنامج إقليمي لتصريف النفايات، وأن تعقد ندوة لمساعدة البلدان على تنمية صناعتها السياحية.

وبالإضافة إلى ذلك زار رئيس الوزراء، ريوتارو هاشيموتو، المنطقة في آب/أغسطس من هذا العام، حيث قابل رؤساء سبع دول، من بينها بليز، وأكد من جديد نية بناء شراكة جديدة بين اليابان ودول أمريكا الوسطى. وأعرب عن أمله بأن تواصل المنطقة التقدم نحو التنمية المستقرة والمستدامة، ونوه، في هذا الصدد، بأهمية العملية الانتخابية في نيكاراغوا، وبالتقدم في عملية إقرار السلام في غواتيمala. وكانت هذه الزيارة، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس حكومة ياباني، دلالة إضافية أخرى على عزم اليابان أن تسمم في تحقيق السلام والازدهار في تلك المنطقة.

وقد شهد هذا العام تقدما طيبا في غواتيمala، حيث بلغت عملية إقرار السلام مرحلة نهاائية. ولليابان وظيد الأمل في إتمام الاتفاق على التسوية السلمية، في كانون الأول ديسمبر، حسب الموعد المضروب. وأود، بالنيابة عن حكومة اليابان، أن أثني ثناء عاطرا على جميع من عملوا على إدراك هذا الهدف. وبصفة خاصة، فإن نشاطات بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala، جديرة بإشادة خاصة. وأستطيع أن أضيف أن اليابان قدّمت إسهاما قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار لمنظمة الدول الأمريكية، دعما لانتخابات الرئاسية في غواتيمala في ١٩٩٥، وذلك تعبيرا عن مساندتها لعملية التحول إلى الديمقراطية الجارية في هذا البلد.

والتطورات الأخيرة في نيكاراغوا إنما تؤكد أن العملية الديمقراطية أخذت توطد أقدامها فيها كذلك. ومن الأمور المشجعة بصفة خاصة، في هذا الصدد، أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر قد اعتبرت حرة ونزيهة. وترحب حكومة اليابان ترحيبا مخلصا بهذا التطور باعتباره دلالة مقنعة على تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية في نيكاراغوا. وقدّمت حكومة اليابان تعبيرا عن الأهمية التي تعلقها اليابان على عملية التحول إلى الديمقراطية في نيكاراغوا، أكثر من ٧١٠ ألف من الدولارات إلى

بلدا مشاركا في تقديم مشروع القرار هذا، تكرر من جانبها الإعراب عن التزامها تجاه أمريكا الوسطى ومستقبلها.

**السيد أوادا (اليابان)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بلدان أمريكا الوسطى أحرزت، في السنوات الأخيرة، تقدما مرموقا في جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وبسبب التزامها الراسخ بمبادئ الديمقراطية وألأسواق المفتوحة، تتمتعشعوب في جميع أنحاء هذه المنطقة بالاستقرار السياسي وبنظام الأذهار. ويقع على عاتق المجتمع الدولي أن يواصل مساندة جهود تلك البلدان نحو تحقيق الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتظل اليابان ملتزمة بالإخلاص بذاتها في المساعدة على تمكين شعوب تلك البلدان من التطلع إلى كسب رزقهم في مجتمع مستقر وديمقراطي.

وإذ تمد اليابان رقعة التعاون الاقتصادي إلى هذه المنطقة، فإنها تتعلق أهمية خاصة على ثلاثة مجالات هي: التنمية الاجتماعية، وبناء القدرة على الصعيد البشري، وتعزيز البنية الأساسية الاقتصادية، مع إيلاءعناية خاصة للعلاقة بين التنمية والبيئة. وتركز اليابان أيضا على المشروعات التي تسهم في النهوض بالمنطقة ككل، كالمشروعات التي تدعم السياحة التي هي مجال واسع الإمكانيات بالنسبة لجميع دول أمريكا الوسطى. وخلال السنوات الخمس الماضية، ضاعت حكومتي تعاونها الاقتصادي والتقني مع تلك المنطقة، إلى ما يقرب من أربعة أمثال ما كان عليه، فقد ارتفعت قيمته من ٥٥ مليون دولار في ١٩٩٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار في ١٩٩٥.

وفي تموز يوليه الماضي استضافت اليابان في طوكيو، كجزء من جهودها لتعزيز علاقاتها ببلدان أمريكا الوسطى، وتعزيز التفاهم المشترك، المحفل الثاني المشترك بين اليابان وأمريكا الوسطى، للحوار والتعاون مع ست دول في أمريكا الوسطى. وبهذه المناسبة جددت اليابان التزامها بمساندة الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى نفسها نحو تحقيق الديمقراطية والتنمية المستدامة والإصلاح الاقتصادي وتحديث مؤسسات الدولة. وأعلنت اليابان، على وجه التحديد، أنها تزمع في العام

ولقد كانت بلدي تجزم دوماً بأنه لا يمكن إنجاز سلم وطيد دائم في أمريكا الوسطى، شأنها في ذلك شأن أي مكان آخر في العالم، إلا من خلال التحاور بين الأطراف على أساس الاحترام الدقيق للمبادئ العريضة التي تقوم عليها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية: عدم التدخل واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها، وعدم استخدام القوة وعدم استخدام أراضي دولة ما في التعدي على سيادة الدول الأخرى واستقلالها، سواء كانت تلك الدول، في أمريكا اللاتينية أو في أماكن أخرى من العالم.

وهذا هو الذي يجعلنا ننتظر بارتياح كبير إلى التقدم المتحقق في إقامة السلم. وقد ابتهجنا مع أشقائنا في أمريكا الوسطى بما نرى أنه إنجاز لهدف أولى: انتهاء الحرب. لقد مررتنا ب��ابيس كلها أحزان تسببت في معاناة شعوبنا وخلفت جروحًا مادية ونفسية لن يكون شفاءها هينا. وهذه بالضبط هي القضية التي يجب أن تشدد عليها مرحلة الانتعاش الجديدة التي لا بد وأن تبدأ في أمريكا الوسطى. وأوروغواي على استعداد اليوم، كما كانت في الماضي، للقيام بكل ما بوسعها لكي تكفل للشعوب الشقيقة أن تحظى بمستقبل سعيد.

ونحن نعتقد بأنه قد تم إنجاز أحد الأهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة ألا وهو إقامة السلم. وقد جاء الآن وقت مرحلة أصعب هي مرحلة صون هذا السلم. لقد قلنا مرارا في هذا المحفل أنه في حين أن صون السلم والأمن أحد المبادئ الأساسية للميثاق، فإنه ليس بالմبدأ الوحيد. فلا يمكن أن يكون ثمة سلم بدون تنمية، أو تنمية بدون سلم. ولهذا فإننا نرحب، عن اقتناع عميق، بالجهود التي توطد السلم وتنهض بالتنمية في نفس الوقت.

إننا نشارك رؤساء بلدان أمريكا الوسطى تماماً في شواغلهم حين سلمو في إعلان سان سلفادور الثاني بأن حجم البطالة والتفكك الاجتماعي والفقر قد بلغ حداً يتطلب معه معالجة الأمر بوصفه مسألة بالغة الاستعجال. وبالمثل، فإن من دواعي غبطتنا أن نشير إلى التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى الذي أقره رؤساء أمريكا الوسطى في ماناغوا،

المجلس الانتخابي الأعلى وإلى منظمة الدول الأمريكية، مساعدة لتلك الانتخابات.

إن مشروع القرار (A/51/L.18) المعروض علينا يذكر ويعدّ عم جهود بلدان أمريكا الوسطى لتعزيز السلام ودفع عجلة التنمية المستدامة. وحيث أن هذين مما هدفان تلتزم بهما اليابان التزاماً راسخاً، فقد قرر وفدي أن ينضم إلى مجموعة البلدان المقدمة لذلك المشروع. ولو فد اليابان وطيد الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

**السيد بيريز - أوتيرمين (أوروغواي)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يعتقد وفد الأوروغواي أن البند المعروض علينا من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث أنه يتعلق بإقامة سلم وطيد دائم في رقعة ضخمة من القارة الأمريكية - هي أمريكا الوسطى - وتحويلها إلى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية.

لقد ظلت الجمعية العامة تنظر في هذا البند سنوات كثيرة. ولقد قطع في هذا الصدد طريق طويل، من اتفاقيات اسكونيولاس إلى أحدث الاتفاقيات، مثل اتفاق تدعيم السلطة المدنية، ودور القوات المسلحة في المجتمع الديمقراطي الذي وقعته في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في مقر وزارة خارجية المكسيك، لجنة السلم التابعة لحكومة غواتيمala والقيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني لغواتيمala.

وقد قدمت الأوروغواي - وهي بلد محظوظ للسلم والحوار ولديها مشاعر ديمقراطية عميقة الجذور - كل تضامنها وتأييدها لهذه العملية، وذلك على أساس انفرادي وفي سياق شتى المحافل على السواء، وعلى وجه الخصوص، بوصفها عضواً أولاً في فريق الدعم التابع لمجموعة كوتادورا، وبعد ذلك عندما أصبحت هذه هي الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر - أو مجموعة ريو كما دعيت حينئذ وكما أصبحت تعرف به الآن - وهي المجموعة التي أنشئت في الاجتماع الذي عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ في مدينة ريو دي جانيرو الجميلة وزراء خارجية مجموعة الثمانية.

سيكونون قادة الغد، ويجب أن يدرّبوا ويعدوّوا للعيش في ديمقراطية، وهي صنو الحرية.

ونموذج أمريكا الوسطى خليق بأن يساعدنا على تحديد مفهوم الأمم المتحدة التي نريد لها من أجل المستقبل. إننا لا نريد أمماً متحدة ليست لها من وظيفة سوى إسكات البنادق لحظة انطلاق نيرانها. إننا نريد أمماً متحدة تقوم بإجراءات وقائية، وهذا هو السبب الذي يستلزم أن نستثمر بنموذج أمريكا الوسطى. وينبغي أن تكون الأنشطة الإنمائية - ليس فقط التنمية الاقتصادية وأنما التنمية الاجتماعية - الشافية أيضاً - إحدى أولويات الأمم المتحدة في المستقبل. وإذا ما نجحنا في ذلك فلن تكون هناك ضرورة لعمليات حفظ السلام.

**السيد هوي (أيرلندا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يتبع الاتحاد الأوروبي باهتمام دقيق الحالة في أمريكا الوسطى. وشهد العام المنصرم تحقيق تقدم هام نحو توطيد السلام الراسنخ وال دائم في المنطقة وتحويلها إلى منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية. وإن التوقيع في الشهر القادم على اتفاق غواتيمالا للسلام سيعني، أن أمريكا الوسطى ستجد نفسها دون نزاع مسلح لأول مرة خلال ما يقرب من ثلاثة عقود.

وكانت عملية اسكيبولاس مفيدة في التوصل إلى حلول سلمية لمختلف النزاعات المسلحة التي دمرت بلداناً مختلفة في المنطقة. وإن مشاركة المجتمع الدولي، من خلال وجود ملموس للأمم المتحدة والعمل المفيد الذي اضطلعت به مجموعات الأصدقاء، قد أسهمت إسهاماً ملمسياً في النتائج الایيجابية لعملية السلام. ويشاطر الاتحاد الأوروبي وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن الظروف الحالية تضع بلدان أمريكا الوسطى في موقع مناسب تتبع منه النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز عملية إقرار الديمقراطية.

وبالرغم من الانجازات التي تحققت مؤخراً، ما زالت هناك حاجة لاتخاذ خطوات هامة في غواتيمالا والسلفادور. وقد جاء تولي السيد الفارو ارزو لمنصب رئيس غواتيمالا في كانون الثاني/يناير من هذا العام فشكل نقطة تحول في مسيرة السلام في

علاوة على الجهد الذي بذلت في مجال التكامل الاقتصادي.

وقد كانت أوروغواي تتفهم دوماً أن جذور المشكلة في أمريكا الوسطى، كما هو الحال بالتأكيد في مناطق الحروب الأخرى في العالم، ليست جذوراً ذات طابع سياسي فحسب، وإنما هي أيضاً بل وبما على الأكثري جذور ذات طابع اقتصادي واجتماعي - ثقافي. وأوروغواي بلد يؤمن شعبه إيماناً عميقاً بأن نظام الحكم الديمقراطي هو أفضل آلية اختراعها البشر لتمكين الناس من العيش في سلام مع أنفسهم ومع جيرانهم. بيد أننا نؤمن أن ذلك ليس مجرد شكل من أشكال الحكم، وإنما أسلوب عيش أيضاً يتبع التحقيق التام لحكم القانون واحترام حقوق الآخرين والحرية وحقوق الإنسان وأمن المواطنين.

والحرية ليست ممكنة بدون ديمقراطية، والتنمية ليست ممكنة بدون حرية، والأمن الكامل للمواطنين ليس ممكناً بدون فصل واضح للسلطات ما بين الجهازين التنفيذي والتشريعي والاستقلال الواضح للسلطة القضائية. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك كله إلا إذا كانت هناك قاعدة تعليمية قوية. فلا بد وأن تبني الديمقراطية على قاعدة ثقافية قوية وعلى مبدأ حرية التعليم الذي لا يشمل فقط حرية التدريس - أي الحرية الأكademie - وإنما أيضاً حرية الطلاب في الاختيار.

والحرية الكاملة، وممارسة أسلوب الحكم الديمقراطي، والتطبيق الكامل لحقوق الإنسان، واحترام حقوق الآخرين، والتعايش السلمي، أمور لا يمكن أن تزدهر إذا لم تكن مغروسة في أرضية خصبة. وهذا الذي يجعلنا ننظر بارتياح كبير إلى إنشاء برنامج ثقافة السلام الذي استهلته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في السلفادور، والذي سيتبع في بلدان أخرى من أمريكا الوسطى، حسبما أوضح الأمين العام في تقريره إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة.

ولهذا السبب فإننا نعتقد أنه ينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو بدور أكبر في التعاون من أجل التعليم، بما في ذلك التعليم على المستويين الابتدائي والثانوي. إن شباب اليوم

التحقق من تنفيذ مختلف الاتفاques التي يتم التوصل إليها بين الطرفين ومساعدتها على الامتثال لها. وينبغي قيام تعاون وثيق بين بعثة التحقق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بناء المؤسسات وفي تعزيز أجهزة إقامة العدل.

وفي السلفادور، حافظت عملية السلام على زخمها وأسهمت إسهاماً هاماً في تعزيز النظام الديمقراطي وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وفي تموز/يوليه، وافقت الجمعية التشريعية في السلفادور على مجموعة من الإصلاحات الدستورية التي أوصت بها لجنة تقضي بالحقيقة، واعتمدت قانون تنظيم مهنة الشرطة. ومع ذلك يرى الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ اتفاques السلم ما زال ناقصاً في عدد من المجالات. وثمة حاجة لمزيد من الإصلاح في ميدان الأمن العام بصورة خاصة، بما في ذلك التطوير المؤسسي لهيئة الشرطة المدنية الوطنية وللأكاديمية الوطنية للأمن العام، وهمما مؤسستان يقدم لهما الاتحاد الأوروبي المساعدة التقنية والمالية. وثمة حاجة أيضاً لبذل جهود أخرى لإجراء الإصلاح الانتخابي.

ويسر الاتحاد الأوروبي أن الانتخابات التي جرت مؤخراً في نيكاراغوا قد تمت بسلام. ونطالب جميع الأطراف بمواصلة العمل من أجل تعزيز الديمقراطية في ذلك البلد.

لقد نظر الاتحاد الأوروبي في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن الحالة في أمريكا الوسطى. ونحن نتفق معه على أن السعي إلى النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتحقيق مزيد من الديمقراطية ينبغي أن يجري بنفس التفاني والشعور بأهمية العجلة الذين اتسمت بهما الجهود التي بذلت من أجل إنهاء الحرب الأهلية والتوترات الإقليمية. وفي هذا الإطار، نود أن نشجع الأمين العام علىمواصلة تنسيق وتحفيز مساعدة الأمم المتحدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى، من خلال البرامج القائمة ومن خلال تقديم الدعم للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تشجيع المزيد من التكامل.

غواتيمala. فعلى أثر تعهداته بمواصلة التفاوض مع الاتحاد الشوري الوطني الغواتيمالي، أوقف الاتحاد عملياته العسكرية الهجومية وأنهى الجيش عمليات مقاومة التمرد. ومنذ ذلك الحين، أدت المفاوضات المكثفة إلى التوقيع على العديد من الاتفاques الهامة التي تتضمن التزامات من جانب الطرفين تتعلق بمستقبل حكم البلاد.

إننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة غواتيمala والاتحاد الشوري الوطني الغواتيمالي لمواصلة عملية التفاوض بهدف إبرام اتفاق للسلام الدائم في غواتيمala والتوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر. وإننا نحثهما على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذا الهدف وإلقاء التام للنزاع الذي أُلحق بالبلاد ضرراً جسيماً. وستتمكن نهاية النزاع حكومة غواتيمala وشعبها من توجيه اهتمامهما إلى توطيد حكم القانون، وتعزيز إقامة الديمocratie، والنهاوض بالانتعاش الاقتصادي. وهذا أمر أساسي إذا أريد توطيد السلطة المدنية ووضع القوات المسلحة تحت إشراف مدني. وسيكون من الجوهري لهذه العملية مواصلة الجهود للقضاء على التمكّن من الإفلات من العقاب وتحقيق الامتثال التام من قبل جميع الأطراف للتزاماتها بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأمم المتحدة أسهمت إسهاماً نشاطاً وایجابياً في عملية غواتيمala للسلم، من خلال مساعدة الأطراف وتشجيعها على التوصل إلى سلم وطيد دائم، عن طريق المصالحة الوطنية، لإتاحة إمكانية إرساء أركان الديمocratie والتنمية في مناخ من الحرية والعدالة. وكانت لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمala والامتثال للالتزامات الاتفاقي الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala. وإننا ندعو جميع الأطراف لأن تنفذ تنفيذاً تاماً توصيات الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala. ونرى وجوب استمرار الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة التحقق، في الاضطلاع بدور حاسم في

الاجتماعية لتدابير التكيف الهيكلي، وتنمية نظام التكامل لبلدان أمريكا الوسطى وتعزيز قدرة أمريكا الوسطى على الاندماج في الاقتصاد الدولي، بما في ذلك روابطها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي التشدد في علاقاته مع أمريكا الوسطى على أهمية احترام حقوق الإنسان، ويشجع الجهود الهدافة إلى تحسين الحالة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد، هو ودوله الأعضاء ككل، المانح الرئيسي للمنطقة في مجال التعاون.

والاتحاد الأوروبي على ثقة بأن الشهور القادمة ستشهد تعزيز الانجازات التي تحققت تأييداً للسلام الدائم والديمقراطية والتنمية. وسيكون تقديم المساعدة والتضامن والدعم من جانب المجتمع الدولي أمراً أساسياً في هذا السبيل. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور نشط في هذه الجهود.

السيد لي بلان (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
تشير كندا بارتياح إلى التقدم الكبير الذي تحقق في أمريكا الوسطى أثناء العام المنصرم. فباستمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة، تضمنت السلفادور ما يقرب من جميع الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاques السلام. وتعمل الحكومة والشعب على توجيه جهودهما بصورة متزايدة إلى تنمية مجتمعهما وبلدهما. فيما يستحقان، وسينالان فعلاً التعاون والمساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك كندا.

منذ بضعة أسابيع فقط أجرت نيكاراغوا انتخابات حرة بمشاركة رفيعة المستوى من جانب المجموعات السياسية والسكان. وتأمل خلال الانتقال السلمي من حكومة إلى أخرى أن يتحد جميع أبناء نيكاراغوا ليعالجوها بصورة بناءة التحديات الإنمائية الهامة التي تواجههم. ويمكنهم أن يثقوا بأن الكنديين سوف يستمرون في العمل معهم كما فعلنا لسنين كثيرة. إن كندا يسرها أن تشرك في عمل فريق الدعم لنيكاراغوا وسوف تواصل القيام بذلك.

وتحمة مبادرتان من هذه المبادرات تنطويان على أهمية خاصة. فالتحالف من أجل التنمية المستدامة يوفر إطاراً عمل للجهود المبذولة من أجل التنمية في أمريكا الوسطى، مع التركيز على الجهود الجماعية لخفض الفقر من خلال الاندماج الاجتماعي، والتنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشري، وذلك مع التسليم بأهمية الحماية البيئية. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وافق رؤساء دول أمريكا الوسطى على المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى. وهذه المعاهدة تقيم نموذج الأمان الديمقراطي في أمريكا الوسطى على أساسية المجتمع المدني وتعزيز سلطته؛ وإقامة توازن معقول بين القوى؛ وضمان أمن الأفراد وممتلكاتهم؛ وإزالة الفقر والفقير المدقع؛ وتعزيز التنمية المستدامة؛ وحماية البيئة؛ واستئصال شأفة العنف والفساد والإفلات من العقاب والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة؛ وزيادة توجيه الموارد نحو الاستثمار الاجتماعي. وتتضمن المعاهدة أيضاً تدابير هامة لبناء الثقة في المجالين العسكري والأمني. وفي ضوء سجل التوتر العسكري في المنطقة طوال عدة عقود تصبح أهمية هذه المعاهدة غنية عن البيان.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بمواصلة دعم عملية التكامل في أمريكا الوسطى وكذلك الجهود الجديدة لتنشيط التنمية غير المتجزئة للمنطقة. والحوار الذي جرى في مؤتمر سان خوسيه أثبت أن هذا الحوار بمثابة آلية نشطة للتباهر والتفاهم المشترك بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى. فقد تم تكييف هذا الحوار وتعزيزه لكي يجسد التطورات التي طرأت في كلتا المنطقتين في السنوات الأخيرة. وقد توجهت عملية تجديد وتكيف حوار سان خوسيه مع الظروف الجديدة بصدور إعلان فلورنسا الرسمي في آذار/مارس ١٩٩٦. ففي تلك المناسبة، أكد الجانبان من جديد على عزمهما مواصلة الحوار السياسي والاقتصادي الذي استهل في ١٩٨٤ في مؤتمر سان خوسيه الوزاري، وتكيف آليات الحوار مع الظروف الجديدة وتركيز التعاون في عدد من المجالات ذات الأولوية بغية تشدید أثره وفعاليته. وهذه المجالات هي، أولاً، دعم تعزيز حكم القانون وتحديث الإدارة العامة، وثانياً، دعم السياسات الاجتماعية والسياسات الوطنية للتخفيف من التكالفة

حلول مشتركة للتحديات التي تواجهها. وقد تجلت مظاهر زيارة هذا التعاون خلال الزيارة الأخيرة لكندا التي قام بها رؤساء جمهوريات كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا، ورئيس وزراء بلير في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ للجتماع برئيس الوزراء كريتيان وكبار أعضاء مجلس وزرائه. وأسفرت هذه الزيارة عن اتفاق ومبادرات مشتركة في عدد من المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وبعد ذلك ردت كندا على تلك الزيارة بأن قام وزير خارجية كندا ووزير الدولة لشؤون أمريكا اللاتينية بزيارة إلى غواتيمالا في شهر أيلول/سبتمبر.

ويطلع بلدي إلى مواصلة إنماء هذه العلاقة. ونعتقد أن أمريكا الوسطى تواصل ضرب المثل للمجتمع الدولي على الوسائل التي يمكننا بها، من خلال التعاون، تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

#### السيد روبيتسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال العقد الذي تلا الاجتماع التاريجي لرؤساء أمريكا الوسطى في اسكيو لاوس تبدلت الصورة السياسية لأمريكا الوسطى. ومنذ ذلك الاجتماع التاريجي الذي انعقد في عام ١٩٨٧ ما برح الولايات المتحدة تقوم بدور هام في الانتقال بالمنطقة من حالة الحرب إلى حالة السلام. وفي العام الماضي خطت دول أمريكا الوسطى خطوات واسعة رائعة نحو السلام والمصالحة والتنمية المستدامة.

وعلى غرار نيكاراغوا والسلفادور، فإن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي سيوقعان اتفاقاً في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لإنهاء أقدم صراع في أمريكا الوسطى. وبعد ٣٦ عاماً من الصراع الأهلي سوف يشهد أخيراً شعب غواتيمالا السلام الحقيقي. وما كان لهذا الإنجاز أن يتحقق لو لا جهود الأمم المتحدة. إن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وعمل الوسيط جون أرنو قد وفر دعماً أساسياً لعملية السلام في غواتيمالا، بإعطاء الأطراف الثقة الضرورية للتوصل إلى اتفاق نهائي.

وترحب كندا بكل سرور بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه نحو إبرام اتفاق نهائي للسلام في غواتيمالا. ونقدر أيضاً تقدير الإرادة السياسية والروح التوفيقية اللتين تحلت بهما حكومة الرئيس ألفارو أرزو والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي مما ممكن من تحقيق هذا الإنجاز، ونحتفل بلهفة إلى توقيع اتفاق السلام في الأسبوع المقبل. ونعرب أيضاً عن إعجابنا وتأييدنا للجهود التي تقوم بها سلطات غواتيمالا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وغيرها من الجهات من أجل إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب عليها. وتولي كندا حالياً اهتماماً دقيقاً إلى الطرق التي يمكننا بها دعم تنفيذ اتفاقات السلام وتنمية غواتيمالا في المستقبل.

#### (تكلم بالإنكليزية)

إن شعوب وحكومات أمريكا الوسطى تستحق أحر تهانينا على هذه المنجزات. وأود أيضاً أنأشكر الأمين العام وموظفي الأمانة العامة والأجهزة الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على مساهماتها الهامة في تحقيق أهدافنا المشتركة في أمريكا الوسطى. وبدي بوجه خاص تقديرنا للمساهمات الجوهرية التي قدمها وسيط الأمم المتحدة لمحادثات السلام في غواتيمالا وفريقه، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وبعثة الأمم المتحدة في السلفادور - التي أصبحت الآن مكتب الأمم المتحدة للتحقق - ونقدر أيضاً مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وانطلاق من سياستنا القائمة على زيادة اهتمامنا بأحوال نصف الكرة الأرضية الذي ننتمي إليه واستجابة للعديد من الاتجاهات الإيجابية في أمريكا الوسطى، زادت كندا من نشاطها في المنطقة. ونحن نتشاطر مع أبناء أمريكا الوسطى الكثير من الأهداف المتمثلة في السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأمن البشري والتنمية المستدامة. ونؤازر بنشاط الجهود التي تبذلها أمريكا الوسطى نحو التكامل الإقليمي وإيجاد

السيد لينغ (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك أدنى شك في أن أمريكا الوسطى تسير بثبات على طريق السلم والتقدم الدائمين. ومنذ سنتين، خلال المداولات التي دارت بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ذكر وفد بليز الجمعية العامة بأن أمريكا الوسطى أشبه ببررخ رقيق حساس. ولا يزال هذا الحال قائماً. فلا يزال هذا الجسر الضيق بين قارتي العالم الجديدين جسراً هشاً. ولا يزال ذلك الحاجز النحيل بين أعظم محظيين في العالم أشبه بقلادة امرأة جميلة ولكنها مرهفة.

إلا أن تلك المنطقة الهشة والحساسة منطقة بالغة الأهمية والحيوية لرفاه هذا الكوكب إلى حد جعلها، لحسن الحظ، تواصل تلقي الدعم الذي تستحقه من هذه المنظمة العظيمة ومن المجتمع الدولي. ولهذا، يعرب وفد بليز، ذلك البلد المتأثر تأثراً حيوياً بما يجري في المنطقة، عن امتنانه القلبي.

وبالطبع، فإن ذلك الدعم كان سيكتب عليه أن يكون عديم الجدوى لو أن العناصر الفاعلة في تلك المنطقة لم تبذل من جانبها جهوداً مصممة من أجل تحقيق السلم، والرخاء والرفاه المعزز الذي تتوق إليه

ومن دواعي فخرنا أننا، إلى جانب الأعضاء الآخرين في فريق الأصدقاء، قدمنا الدعم للأطراف خلال عملية التفاوض. وسنقف إلى جانب شعب غواتيمala في عملية السلام، ونقدم المساعدة الملمسة لغواتيمala من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاques السلام مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتوفير حياة أفضل لجميع أبناء غواتيمala.

وبفضل مساعدة الأمم المتحدة، ستتمكن حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من إنجاز تقدم هائل في تنفيذ اتفاques تشابلتيبيك لعام ١٩٩٢. إن الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة للتحقق ساهمت مساهمة فريدة في بناء مستقبل جديد مشرق لشعب السلفادور. وحكومة السلفادور، بإقرارها الإصلاحات الدستورية الرئيسية خلال العام الماضي. قد خطت خطوة جديدة في إكمال العملية التي بدأت في عام ١٩٩٢. وتحث الولايات المتحدة الأطراف في اتفاق تشابلتيبيك على مضاعفة جهودها لإكمال الجوانب القليلة المتبقية من الاتفاق.

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أظهر شعب نيكاراغوا مرة أخرى التزامه بالديمقراطية بانتخاب رئيس جديد ومجلس تشريعي جديد. وما كان لهذه الانتخابات الناجحة أن تتحقق لو لا تأييد منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها. ونحن واثقون من أن حكومة الرئيس أليمان المنتخبة حديثاً سوف تلبي تطلعات شعب نيكاراغوا إلى توطيد دعائم الديمقراطية وتعزيز المصالحة وإعادة بناء اقتصاد البلاد.

ومما يثلج صدر الولايات المتحدة كذلك الجهد الذي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل العمل سوياً لتعزيز التنمية المستدامة، وللتعاون في مكافحة تهديدات الأمن المشتركة، والعمل سوياً من أجل تعزيز التجارة والسياحة، وأخيراً، التقليل من الحاجز القائم أمام التجارة داخل المنطقة. وهذه هي الخطوات التي ستضمن مستقبلاً ناجحاً لشعوب أمريكا الوسطى.

منذ أمد طويل شعبينا وجميع الشعوب. فهذه الجهود أصبحت تبذل على الأصعدة الوطنية والإقليمية.

فعلى الصعيد الوطني، يجب أن يهنىء وفدي بصفة خاصة الأطراف المعنية وأمانة الأمم المتحدة على الاتفاقيات الهامة المتوقعة بين حكومة غواتيمala وجبهة غواتيمala الوطنية الثورية المتحدة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجب تهنئة دول منطقتنا أيضا على جهودها الدؤوبة للتعاون والعمل المنسق. وهذه الجهود يجب أن تتکلف. فجميع دول البرزخ يجب أن تصافر من جهودها لمساعدة نفسها ومساعدة بعضها البعض. وبالنظر إلى أن كل شيء في بروزخنا الصغير يؤثر على جميع مواطنينا ويستوعب كل مواردنا، بصرف النظر عن الحدود، فلا بد من تسخير كل عنصر دون استثناء. فأمريكا الوسطى التاريخية، وأمريكا الوسطى الأوسع جغرافيا، ومنطقة البحر الكاريبي ومناطق أمريكا الوسطى الأوسع فأوسع، يجب أن تعمل كلها سويا من أجل تحقيق السلام والحرية والديمقراطية والتنمية المستدامة التي تستحقها كل شعوبها.

الرئيس بالنيابة: وبهذا لقد استمعنا إلى آخر متحدث في المناقشة بشأن هذا البند. وأود أن أبلغ الدول الأعضاء بأنه لتمكين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة من استعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/51/L.18، سيجري البت في مشروع القرار في تاريخ لاحق سيعلن عنه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨٠٠